

Distr.
GENERAL

A/49/357
6 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين القرار ٧/٤٨ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمعنون "المساعدة في إزالة الألغام" بتوافق الآراء. وأعربت الجمعية في ذلك القرار عن استيائها للعواقب الوخيمة التي قد تنجم عن عدم إزالة الألغام وغيرها من الأجهزة غير المفجرة التي تترك في مكانها في أعقاب النزاع المسلح ورأت من الضروري التصدي العاجل لتلك الحالة؛ وأكدت أهمية قيام الأمم المتحدة بتنسيق الأنشطة المتصلة بعمليات إزالة الألغام، بما فيها أنشطة المنظمات الإقليمية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالإعلام والتدريب، وذلك بقصد تحسين فعالية العمليات في الميدان؛ ودعت كافة البرامج والهيئات المعنية؛ المتعددة الأطراف أو الوطنية، إلى القيام، بشكل منسق، بإدراج الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام في أنشطتها المتعلقة بالمساعدة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً شاملاً عن المشاكل التي يثيرها تزايد وجود الألغام وغيرها من الأجهزة غير المفجرة المتخلفة من النزاعات المسلحة، وعن الطريقة التي يمكن بها تعزيز إسهام الأمم المتحدة في حل المشاكل المتصلة بإزالة الألغام، وأن يدرج في تقريره دراسة الجوانب المالية للأنشطة المتصلة بإزالة الألغام، وفي هذا السياق، دراسة مدى ملائمة إنشاء صندوق تبرعات خاص لتمويل برامج الإعلام والتدريب في مجال إزالة الألغام وتيسير البدء في عمليات لإزالة الألغام؛ وحثت كافة الدول الأعضاء على تقديم كامل مساعدتها وتعاونها إلى الأمين العام في هذا الصدد، وتزويده بكافة المعلومات المفيدة في إعداد التقرير.

٢ - في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، يطلب فيها معلومات عن العناصر المشار إليها في القرار ٧/٤٨. وترد ردود من الدول الأعضاء في اضافة لهذا التقرير. أعد هذا التقرير مع مراعاة المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء، وكذلك المشاورات الجارية مع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية ومع الشركاء من المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المعلومات

والمشورة التي قدمها موظفو برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الانسانية وإزالة الألغام في الميدان. وسيغطي التقرير طبيعة وحجم المشكلة التي يواجهها المجتمع الدولي والمجهودات المبذولة والتجارب التي تم اكتسابها في تقديم المساعدة في إزالة الألغام والتوصيات الرامية الى تعزيز الطريقة التي يمكن أن تساهم بها الأمم المتحدة في حل تلك المشكلة.

ثانيا - طبيعة ونطاق المشكلة

٣ - من بين جميع أشكال الحطام الذي يبقى بعد انتهاء النزاع، فإن الألغام البرية هي الأكثر انتشارا وضرا. ويقدر أن ما يزيد عن ١١٠ ملايين لغم أرضي يوجد حاليا في ٦٤ بلدا على نطاق العالم، وأنه يجري زرع عدد يتراوح بين مليونين و ٥ ملايين لغم كل سنة. وطبقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، تتسبب الألغام البرية في قتل ما يزيد عن ٨٠٠ شخص في الشهر، معظمهم من السكان المدنيين الأبرياء، كما تلحق العاهات بآلاف آخرين. وربما تكون الألغام البرية أحد أوجه التلوث الأكثر انتشارا وفتكا وديمومة التي نواجهها حتى الآن. وقد بدأنا في الوقت الحالي نخسر الحرب من أجل حماية المدنيين الأبرياء من آثارها. وفي هذا السياق، لا يبدو أنه سيكون من الملائم السؤال عما إذا كانت المسؤولية تقع على عاتق منتجي الألغام البرية أو على الآخرين الذين يستخدمونها بطريقة لا تتفق مع القانون الإنساني الدولي.

٤ - يجري استخدام فئتين من الألغام البرية أساسا، هما الألغام المضادة للأفراد والأخرى المضادة للدبابات. والألغام المضادة للأفراد ذخائر صغيرة الحجم وقليلة التكلفة تصمم بحيث تنفجر إما بوطء الشخص عليها أو بلمس الشخص لسلك موصل إليها. ويمكن الحصول على هذه الألغام البرية بسهولة، بأقل من دولارين في الغالب للغم. وتُصنع الألغام البرية المضادة للأفراد الحديثة عموما من اللدائن بشكل كامل وكثيرا ما لا يزيد عرضها عن ٦ سنتيمترات مما يجعل كشفها أمرا صعبا للغاية. ويتم تصميمها على أن تنفجر عندما تتعرض لضغط مستمر قدره ٧ كيلوجرامات أو أكثر. والغرض منها هو إحداث لعاهة بدلا من القتل. والمنطق وراء ذلك هو أن إصابة الجندي تتسبب في إبعاد ذلك الجندي من ميدان المعركة، وكذلك في إبعاد جنود اضافيين يحتاج إليهم في مساعدته، في حين أنه إذا قُصد من اللغم مجرد أن يُقتل الجندي فلن يبتعد عن المعركة سوى الجندي وحده. ويكون الأشخاص الذين يعيشون بعد التعرض للإصابة من الألغام المضادة للأفراد قد فقدوا طرفا واحدا على الأقل من أطرافهم، وغالبا ما يعانون من إصابات عضلية إضافية أو من الإصابة في الأعضاء الداخلية أو من العمى أو من فقد الخصيتين.

٥ - تتميز الألغام المضادة للدبابات بكبر حجمها كما أنها تصمم لكي تفجرها المركبات وتحتاج عموما لضغط يزيد عن مائة كيلوجرام لكي تنفجر. وكثيرا ما تحتوي الألغام المضادة للدبابات على أكثر من ٦ كيلوجرامات من مواد التفجير وفي مقدورها تدمير الدبابات والمركبات المصفحة الأخرى بالإضافة الى شاحنات الإغاثة والجرارات ومركبات الركاب ومعدات التشييد. وتزرع الألغام المضادة للدبابات عموما تحت الطرق وعلى طول خطوط السكة الحديدية لقطع وسائل النقل المعتادة ومن ثم منع أنشطة مثل توصيل إمدادات الإغاثة. وهي أكثر تكلفة من الألغام المضادة للأفراد ولذا توجد عادة بأعداد أقل. ويقال إن هذه

الألغام تمثل خطورة أقل فيما يتعلق بالسكان المدنيين من الألغام المضادة للأفراد، لأنها لا تنفجر عادة بسبب المشاة. ولكنها غالبا ما تُعدّل بواسطة المحاربين في الميدان لتمكينها من الانفجار بضغط لا يزيد عن ٧ كيلوجرامات. وتتسبب هذه الألغام المعدّلة المضادة للدبابات فعلا في تمزيق أجساد ضحاياها.

٦ - إن ما يميز الألغام البرية من أشكال الحطام الأخرى للحرب - أو يجعلها أكثر ضررا من أنواع الذخائر الأخرى - هو الأثر المصاحب لطابعها الفتاك المستمر على المجتمعات في الدول الموبوءة بها. وبالرغم من استخدامها كأسلحة عسكرية أثناء فترة النزاع، فما أن يتوقف النزاع حتى تصبح لها آثار إنسانية تفوق عددها بدرجة كبيرة. وعلى عكس الأنواع الأخرى من الأسلحة، تشكل الألغام البرية غير المزالة تهديدا فريدا وخبيثا للمجتمعات ككل. ولكونها قد صُممت لتكون قاتلة على مدى عقودا تظل الألغام البرية مصدر فتك بعد فترة طويلة من انتهاء النزاع. وإذا كانت قد صُممت بغرض القتل أو إلحاق الإصابة أو منع الحركة أو لبذر الشكوك والاضطراب أثناء وقت الحرب، تظل الألغام البرية تؤدي مهمتها التدميرية الى أن يتم كشفها وتدميرها. وهي لا تفرق بين الجنود والمدنيين ولا بين الدبابات وجرارات الفلاحين. ووصف أحد اللوئات الكمبوديين الألغام البرية بأنها "حراس صامتون" لا يخطئون ولا ينامون. كما أنها لا تساعد أبدا على السلم. وهي في حالة حرب دائمة وتتسبب في القتل وإحداث العاهات بالرغم من معاهدات السلم واتفاقات وقف إطلاق النار.

٧ - وبالإضافة الى طول عمر الألغام البرية فهي خطيرة بصفة خاصة لأنها غير مرئية أساسا وفي معظم الأحيان تُردم الألغام البرية بطريقة تخفيها عن الكشف وغالبا ما يتم إخفاؤها في حقول الفلاحين أو على الطرق والممرات أو على طول خطوط الطاقة أو في محطات توليد الطاقة أو تحت الأشجار أو في المنازل أو المباني. وتوصل أحيانا بأسلاك دقيقة قد تمتد مسافة ٢٠ مترا ولا تكون مرئية للعين المجردة. وتطير من الألغام الموصولة بالأسلاك في الهواء الى ارتفاع متر تقريبا قبل انفجارها وتتسبب في إحداث رشاش من الشظايا المميتة لدائرة يزيد قطرها عن ٦٠ مترا. وفي مقدور هذه الألغام، في أسوأ الأحوال، أن تدمر مجموعة كاملة من المدنيين أو على سبيل المثال فريق إزالة الألغام. وتنفجر الألغام الأخرى بواسطة الضغط وتنفجر عند الوطء عليها أو بالمرور فوقها بسيارة. وتعني مثل هذه الخصائص أنه لا يمكن للفرد، في منطقة ملغومة أن يتأكد من أي خطوة يخطوها وأي محاولة لكي يدخل أحد المباني أو ليزرع حقلا ما بل أي نشاط كان ربما يتسبب في إحداث الموت أو الإصابة بعاهة.

٨ - وبالرغم من أن القانون الدولي يتطلب وضع خرائط لحقول الألغام، فنادرا ما تكون تلك الخرائط دقيقة، هذا إذا تم وضعها أصلا. أما خرائط الألغام التي يتم توزيعها بواسطة طائرات أو صواريخ أو مدفع فتكون مستحيلة تقريبا. وحتى عندما تكون المواقع الأصلية معروفا فربما تتسبب الأوضاع المناخية (مثل الفيضانات وانزلاقات الثلوج) في نقل الألغام. وليس من المستغرب أن تُزرع حقول الألغام بمزيد من الألغام بحيث لا تصبح المواقع الأصلية دقيقة حتى لو تم حفظ الخرائط الخاصة بها. وبمرور الزمن ربما يتقلص عدد الأشخاص المّلمين بمواقع الألغام وتفقد أو تدمر أي سجلات غير رسمية.

٩ - ولا يزال البعض وهو يتجاهل الآثار الإنسانية الكبيرة للألغام البرية، يتمسك بالقول بأن المشكلة هي مشكلة عسكرية بحتة. بيد أن الأثر المترتب من عدم إزالة الألغام البرية يتجاوز كثيرا حدود ميادين المعارك وميادين المعارك السابقة، ويؤثر في جميع أوجه الحياة الوطنية. ويقول البعض إنه طالما أن الألغام البرية هي أسلحة من أسلحة الحرب، وقد زرعت في وقت نزاع عسكري، فإن إزالتها مسؤولية عسكرية. ولكن مما يؤسف له أن أطراف النزاع لا تكون قادرة أو راغبة في كثير من الأحيان في إزالة الألغام البرية بعد وقف النزاع مباشرة. وفي إطار الحروب التقليدية، تزرع الألغام البرية لإجبار القوات المعادية على السير في اتجاهات معينة وللدفاع عن مناطق رئيسية وإعاقة حركة العدو. وكنتيجة لذلك، ترى القوات المعارضة حقول الألغام بوصفها معوقات يتعين اختراقها أو تجاوزها. وهكذا ركزت التكنولوجيا العسكرية لمكافحة الألغام، على نحو الحصر تقريبا، على تطهير خطوط ضيقة عبر حقول الألغام تسمح للقوات بالمرور عبر العائق على نحو سريع وفي ظل أوضاع ميدان الحرب، وكثيرا ما يكون ذلك بدفع الألغام البرية إلى أحد جانبي الطريق. بيد أن مما يؤسف له، أن تفجير ممر عرضه عشرة أمتار، في أحد حقول الفلاحين، أو تدمير طريق سريع بمحراث ألغام يوضع على دبابة، لا يساعد السكان المدنيين، وإنما يلحق بهم الضرر الكبير. وبالإضافة إلى ذلك فإن التقنيات العسكرية لمكافحة الألغام، تهدف إلى معالجة الألغام الأرضية المزروعة طبقا للممارسات الثابتة وهي قليلة الفعالية عندما تُستخدم في الألغام المزروعة بشكل عشوائي، مثلما يشيع في النزاعات الداخلية. وفي حين أن تقنيات مكافحة الألغام تكون فعالة في تلبية حاجة عسكرية لاختراق حقول الألغام، فإنها تكون عديمة الفائدة للمدنيين الذين يواجهون مشكلة إزالة الألغام بعد انتهاء الأعمال العدائية. ومن أجل المدنيين، يجب إزالة جميع الألغام البرية من القرى أو الحقول الزراعية قبل أن تعود إلى طبيعتها أو لاستخدامها الانتاجي. وفي الوقت الحالي، يمثل هذا النوع من إزالة الألغام عملية طويلة الأجل وتستخدم عمليات التكنولوجيا المنخفضة ولا يمكن معالجتها على المدى الطويل بسبب طابعها العسكري، إلا بوصفها قضية إنسانية/إنمائية.

١٠ - في الوقت الذي تطورت فيه تكنولوجيا الألغام بشكل سريع على مدى السنوات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فإن تكنولوجيا كشف الألغام وإزالتها لم تتطور بنفس القدر. وغالبية معدات كشف وإزالة الألغام المستخدمة حاليا مأخوذة من تكنولوجيا الأربعينات وليس في مقدورها عادة تحقيق مستوى الإزالة (بنسبة ٩٠ في المائة، أو أكثر) اللازم لعيش الإنسان بعد الإزالة. وحتى كاشفات الألغام الكهرومغناطيسية الحالية لا تزال تعتمد على الكميات الصغيرة من المعادن المتبقية في الألغام لكشفها. ومما يؤسف له أن المناطق التي توجد فيها ألغام، تكون عموما مغطاة بركام مبعثر من الشظايا الصغيرة والقطع المعدنية الأخرى، التي تجذب كاشفات الألغام الكهرومغناطيسية، والتي يتعين تحديد وكشف كل واحدة منها بشكل حذر كما لو كانت لغما حيا. ففي كمبوديا، يجري إيجاد ١٢٩ قطعة من المعادن غير الضارة في المتوسط وكشفها لإيجاد كل لغم وكشفه مما يلحق بطئا كبيرا بعملية إزالة الألغام. ولم يتم حتى الآن حل مشكلة كشف الألغام غير المعدنية. وذكر أن بعض البحوث والتطوير تجري بشأن معدات ميكانيكية لإزالة الألغام. ويجري تكريس مزيد من البحوث لتطوير نظم ومنهجيات مختلفة لكشف الألغام؛ كما يمكن تطوير بعض التكنولوجيات القائمة لذلك الغرض. وفي معظم الحالات، يعتبر مستوى وحجم البحوث منخفضا للغاية ويفتقر للناحية العملية والتنسيق.

١١ - وبالإضافة إلى التكنولوجيا البدائية الحالية والافتقار العام إلى خرائط حقول الألغام، تشمل المعوقات التي تعترض سبيل إزالة الألغام على نحو ناجح، أن الألغام يمكن أن تستمر مزروعة حتى لو بدأ بذل جهود للإزالة المنظمة لها، أو أن يجري تقييد إمكانية الوصول لحقول الألغام المعروفة وحجب المعلومات من جانب الأطراف المعنية. وكثيرا ما يكون لدى الأطراف المتنازعة شعور "بالعاطفة" تجاه ألغامها وتشعر بضرورة توفير الحماية لها وتتردد في كثير من الأحيان في الموافقة على إزالتها. وحتى عندما لا تتعلق المسألة بعدم التعاون فإن كثرة أنواع الألغام والاختلافات الكبيرة في الأرض والمناخ تزيد من تعقيد المسائل المتعلقة بالمنهجية والمعدات الملائمة لإزالتها.

١٢ - وبالإضافة إلى عدم إزالة الألغام البرية تضطر المجتمعات اللاحقة لمرحلة النزاعات في كثير من الأحيان للعيش مع أنواع أخرى من المعدات الحربية غير المفجرة. وأكثرها انتشارا في الوقت الحالي هي القنابل الصغيرة ويطلق عليها أحيانا "القنبيلات"، وهي أجهزة متفجرة صغيرة موضوعة في ذخائر عنقودية. وتمثل المعدات الحربية غير المفجرة من ذلك النوع مخاطر خاصة في أجزاء من جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط. وبمرور الزمن، تغطي الذخيرة بالنباتات والتربة المتآكلة وتعمل، حسب كل مرمى وغرض والأراضي، وكأنها ألغام برية بيد أنه، في حين أن المعدات الحربية غير المفجرة قد تشكل مشاكل ومخاطر تشبه تلك التي تسببها الألغام البرية، فإن المعدات الحربية غير المفجرة كثيرا ما تكون مرئية وتوفر الأغشية المعدنية إمكانية كشفها بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن المواد الحربية غير المفجرة تمثل خطرا مباشرا للمدنيين نظرا، لأن معظم هذه الذخائر قد صُمم لكي ينفجر عندما يصل إلى ارتفاع معين فوق الأرض، أو لدى ارتطام بها وما يفشل منها في ذلك يكون معيبا عموما. ورغم ذلك، فإن أي معدات حربية غير مفجرة تنطوي على خطر نظرا لأنها تجمع بين المتفجرات وآلية للتفجير، وهذه الأخيرة تكون بطبيعتها معيبة. ويعني ذلك أن المعدات الحربية غير المفجرة يمكن أن تنفجر بأقل لمسة لها أو قد تظل في أمان لعقود طويلة. ومما يؤسف له أن المعدات الحربية غير المفجرة يرجح لها أن تنفجر إذا أسيء تناولها أو إذا لعب بها الأطفال. وبالتالي، يتعين معالجة جميع أنواع المعدات الحربية غير المفجرة كما لو كانت ستنفجر مباشرة كما يجب التخلص منها بطريقة مأمونة.

ألف - الآثار على المجتمع

١٣ - إن الأثر البالغ للألغام البرية على جميع جوانب المجتمع في الدول الموبوءة بالألغام يزداد حدة لأنها مخفية ويصعب الكشف عنها. وهناك عنصر غموض تتسم به الألغام البرية وحدها، وهو عنصر يجعلها مصدر خوف وتدمير بشكل خاص. ولا يمكن التمييز بين معظم حقول الألغام والريف المحيط بها. وبشكل عام، فإن أول دليل على وجود حقول ألغام بالنسبة للسكان المحليين هو موت أو إصابة أحد أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم. ولا يمكن، انطلاقا من ذلك الدليل، معرفة مدى اتساع حقول الألغام أو عدد الألغام التي زرعت فيه، ونظرا لفداحة الخطر، يضطر المدنيون المحليون إلى اجتناب أي منطقة يعرفون أن لغما قد انفجر فيها. وهذا يعني أن انفجار لغم واحد في حقول أو مزرعة أرز كثيرا ما يكون كافيا لجعل تلك الأرض غير قابلة للاستعمال. وفي المناطق التي تعاني من عجز في الأغذية حيث يضطر الضغط السكاني السكان

المحليين الى العمل أو البحث عن الأغذية في مناطق ملغومة، تكون أشباح الموت وجروح المصابين علامات ترسم مواقع حقول الألغام وحدودها.

١٤ - وفي البلدان التي زرعت الألغام في حقول المزارعين فيها، أصبحت الأرض الصالحة للزراعة غير قابلة للاستعمال. وبتزايد مساحة الأراضي الزراعية التي تخرج من دائرة الإنتاج، تضطر المناطق التي كانت في يوم ما تتمتع بالاكثفاء الذاتي الى التعويل على شحنات الأغذية الخارجية للحصول على القوت. وفي أنغولا، يقدر أن تكون الألغام البرية قد خفضت إنتاج الأغذية في المناطق المحيطة بملانج، ومدن محاصرة أخرى بأكثر من ٢٥ في المائة. وفي موزامبيق، تضاعفت آثار الجفاف من جراء زرع الألغام في الأراضي الصالحة للزراعة وشبكة الطرق. وفي مقاطعتي سوفالا وزامبيا، تعطل تسليم شحنات الإغاثة الغذائية الى السكان الذين لا يستطيعون حرث حقولهم الملغومة واستحال ذلك أحيانا بسبب تلغيم شبكة الطرق. وفي بلدان أخرى، يجعل تلغيم شبكات الري ومحطات توزيع المياه من المستحيل تقريبا حرث الحقول حتى ما كان منها غير مزروع بالألغام. ولعل الرحل يتكبدون أعلى عدد من الجرحى وأرفع معدل وفيات من جراء الألغام البرية في تنقلهم من منطقة ملغومة الى منطقة ملغومة أخرى بحثا عن الرعي للقطعان. وبالإضافة الى ذلك، تقتل الألغام البرية في كثير من الأحيان المواشي والطرائد التي يعتمدون عليها لسد قوتهم، فتزيد من صعوبة بقائهم الذي غالبا ما يكون مزعزا.

١٥ - وآثار الألغام البرية التي لم تجر إزالتها يسهل التعرف عليها، وإن كان تحديد كمها أمرا صعبا. إذ لا توجد احصاءات منتظمة خاصة بمشكلة الألغام البرية، بالرغم من وجود توقعات تقريبية بصورة غير رسمية لأثرها على الناتج القومي الإجمالي. وإحدى القضايا المتصلة باحصاء الكم هي صعوبة الفصل بين أثر وجود ألغام برية لم تجر إزالتها وأثر الصراع ذاته وذلك عند اجراء المقارنات مع الأرقام الخاصة بفترة ما قبل الصراع. وإدراكا منها لأهمية تحديد المشكلة من حيث الكم، تجري مؤسسة المحاربين القدامى الامريكيين في فييت نام دراسة متمعة للأثر الاقتصادي الاجتماعي للألغام البرية في أربعة مجتمعات موبوءة بالألغام البرية.

١٦ - ومن المعتاد في كثير من الصراعات أن يقوم طرفا الصراع بزرع الألغام في العناصر الرئيسية للهيكل الأساسية الوطنية. وغالبا ما يجري خلال الصراعات الأهلية زرع الألغام في الطرق وخطوط توزيع الطاقة ومحطات توليد الكهرباء وشبكات الري ومحطات توزيع المياه والسدود والمنشآت الصناعية. وفي أعقاب تلك الصراعات غالبا ما يستحيل الاقتراب من هذه المرافق لإصلاحها أو لإجراء أعمال الصيانة الضرورية. ونتيجة لذلك، يصبح إيصال الكهرباء والماء أكثر تقطعا وفي كثير من الحالات ينقطع في المناطق التي تنتشر فيها الألغام بكثرة. وتصبح شبكات الري غير قابلة للاستعمال، بما في ذلك من آثار على الإنتاج الزراعي. ويتوقف نقل البضائع والخدمات على الطرق الملغومة، وتبدأ الطرق ذاتها في التدهور. ويتوقف نشاط التجارة المحلية لعدم تمكنها من الحصول على الإمدادات أو شحن المنتجات. وتزايد البطالة في هذه المناطق وتوجه أسعار البضائع النادرة الى الدخول في تضخم متصاعد مما يفاقم دورة البؤس. وفي المناطق التي تعتمد على المعونة الخارجية للحصول على الأغذية، قد يعني تلغيم الطرق الحكم عليها بالإعدام

جوعاً. وإضافة إلى ذلك فإن السكان الذين لا يستطيعون العودة إلى القرى الملوثة أو لا يستطيعون الحصول على عمل تقليدي يتجمعون في المناطق الحضرية فينهبون أنظمة الرعاية الاجتماعية التي تروح بدونهم تحت عبء ثقيل.

١٧ - وضحايا الألغام أنفسهم عبء هام على المجتمعات التي عصفت بها الحرب. وبصفة عامة، فإن تلك المجتمعات التي تشكو من مشاكل حادة متعلقة بالألغام البرية، أي المجتمعات الخارجة من أثر الحرب، هي أقل المجتمعات قدرة على معالجة نتائج انتشار الألغام البرية. فالهياكل الأساسية الطبية فيها غالباً ما تكون بدائية ويندر الموظفون الطبيون المدربون والمرافق. والجروح الناجمة عن الألغام البرية هي من النوع الذي يتعسر على هذه الأنظمة الطبية التي تتحمل أكثر من طاقتها معالجته. فالجروح الناتجة عن الألغام تستدعي جراحة ماهرة ومقادير كبيرة من الدم، ومضادات حيوية وأدوية أخرى. والوقت اللازم للشفاء من الجروح الرهيبة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد هو عموماً أطول كثيراً من الوقت اللازم لغيرها من أنواع الجروح الناجمة عن الصدمات والرضوض. وزيادة على ذلك، هنالك حاجة إلى الأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي المكثف لتمكين ضحايا الألغام من العودة إلى نسق حياة يشبه الحياة العادية شيئاً ما. وهذه الرعاية، بشكل عام، تتجاوز قدرات الهياكل الأساسية الطبية في عديد من البلدان الموبوءة بالألغام. إذ ليس لديها موارد من الموظفين المدربين أو المرافق والمعدات والأدوية. والأعداد الكثيرة من ضحايا الألغام تستنزف الموارد النادرة من هذه الهياكل الأساسية الطبية الهشة، متسببة في كثير من الأحيان في انهيار كامل في المناطق التي تنتشر فيها الألغام بكثرة. ونتيجة لذلك فإن كثيراً من ضحايا الألغام الذين كانوا ينجون من الموت لو توفرت المساعدة الطبية المناسبة يموتون في الميدان ولا يتم الإبلاغ عنهم.

١٨ - وبالإضافة إلى الخسائر الاجتماعية تكلف الألغام البرية من ينجون من الموت إثر انفجار لغم خسائر جسيمة على الصعيد الشخصي. ففي جميع الحالات تقريباً، يفقد ضحايا الألغام طرفاً أو أكثر من أجسادهم. وفي كمبوديا، هنالك شخص أجريت له عملية بتر من بين كل ٢٣٤ شخصاً، وهو معدل يفوق المعدل السائد في أوروبا أو الولايات المتحدة بمائة ضعف. وفي أنغولا وحدها يوجد ٢٠ ٠٠٠ شخص أجريت لهم عملية بتر بسبب الألغام البرية. وفي معظم المجتمعات الزراعية، يجعل فقدان أحد أطراف الجسم، من المستحيل على الشخص أن يقوم بأنشطة اقتصادية عادية. فهؤلاء الأشخاص لا يستطيعون العمل في الحقول أو حمل الأشياء الثقيلة أو القيام بأعمال أخرى للإنفاق على أسرهم. ومن الناحية النفسية، يتولد عند هؤلاء الضحايا شعور بأنهم عبء على أسرهم وعلى مجتمعاتهم المحلية. وهم يلجأون في كثير من الأحيان إلى التسول لضمان عيشهم، وإعادة تأهيل ضحايا الألغام البرية هؤلاء ومساعدتهم ليصبحوا من جديد عناصر منتجة في مجتمعاتهم، تدعو الحاجة إلى توفر الأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي المكثف. وللأسف، فإن المهارات والتدريب الضروريين لصنع الأطراف الاصطناعية وتركيبها وللقيام بالتدريب على العلاج الطبيعي نادرة أو هي غير موجودة في بعض البلدان التي تعاني من مشاكل حادة متصلة بالألغام البرية، وإدراكاً منها لهذه المسألة، ما انفك عدد من المنظمات يعمل بنشاط لتوفير الأطراف الاصطناعية وإيجاد قدرات محلية للإنتاج، وتدريب الموظفين المحليين على تركيب الأطراف الاصطناعية بصورة صحيحة وإجراء العلاج الطبيعي اللازم لتمكين ضحايا الألغام من استخدامها استخداماً تاماً. وهنالك منظمات مثل الرابطة الدولية

للمعوقين ولجنة الصليب الأحمر الدولي ومؤسسة المحاربين القدامى الأمريكيين في فييت نام ومشروع شريان الحياة الصومالي، وصندوق كمبوديا وغيرها تعمل بنشاط حثيث في هذا المجال في بلدان مثل أفغانستان وأنغولا والصومال والعراق وكمبوديا وموزامبيق. بيد أن تكلفة توفير هذه الأجهزة والتدريب وقدرات الإنتاج باهظة جدا.

باء - التكاليف بالنسبة للمجتمع الدولي

١٩ - تفرض الألغام البرية تكلفة باهظة ليس على البلدان التي تعاني منها فحسب، وإنما على المجتمع الدولي ككل، فنفس اللغم البري الذي يدر على بائعه دخلا قدره ٣ دولارات يكلف المجتمع الدولي ما بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار لإزالته. وهكذا، وعلى أقل تقدير، فإن الـ ١١٠ ملايين لغم بري المزروعة حاليا في جميع أنحاء العالم ستكلف قرابة ٣٣ مليون دولار لعملية الإزالة وحدها. وفي العام الماضي، خصص المجتمع الدولي زهاء ٧٠ مليون دولار لإزالة حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري. بيد أنه تم خلال نفس الفترة زرع مليونين إضافيين تقريبا من الألغام البرية، مما جعل المجتمع الدولي يواجه في السنة الماضية "عجزا في إزالة الألغام" سنويا بلغ حوالي ١,٩ مليون لغم في العام الماضي، وأدى إلى إضافة ١,٤ بليون دولار، بنفس تكلفة الإزالة السنوية، إلى التكلفة الإجمالية الخاصة بإزالة الألغام البرية في العالم.

٢٠ - وهذه التكاليف لا تأخذ في الاعتبار التكاليف المرتبطة ببرامج علاج ضحايا حوادث الألغام. ويقدر أن كل ضحية لغم تنجو من الموت تتكبد تكاليف على مدى الحياة ترتبط بالجراحة والرعاية بالأجهزة التعويضية تصل إلى ٣ ٠٠٠ دولار، في حال استخدام موظفين محليين مدربين. ويقدر أنه يوجد حاليا زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ من ضحايا الألغام الذين أجريت لهم عمليات بتر ويحتاجون إلى رعاية بالأجهزة التعويضية. وينتظر أن يرتفع ذلك العدد بحوالي ٨٠٠ شخص كل شهر. وهكذا فإن الجراحة وبرامج الدعم على مدى الحياة لعدد الضحايا الحالي قد تكلف المجتمع الدولي ٧٥٠ مليون دولار إضافي.

٢١ - ومن جهة أخرى إذا تركت الألغام البرية دون إزالة، سوف تكلف المجتمع الدولي عددا لا يحصى من ملايين الدولارات من المعونة الإنسانية الإضافية. والمعونة الإضافية باهظة التكلفة في حد ذاتها، ولكن تلك التكاليف ستتضاعف لأن وجود الألغام البرية سوف يحول دون استعادة البلدان لدعائمها الاقتصادية. وستزيد الألغام البرية التي لم تجر إزالتها من تكلفة الإغاثة الغذائية بما أنها تجعل طرق التسليم غير صالحة للاستعمال وتحول الأراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي لا تزرع؛ وستزيد من تكلفة الدعم المتواصل لللاجئين، بما أنها تتسبب في تأجيل إعادتهم إلى أوطانهم؛ وستزيد من تكاليف قطاع الصحة لتزايد الحاجة إلى توفير الرعاية الطبية والرعاية بالأجهزة التعويضية لضحايا حوادث الألغام، وسوف تزيد من تكاليف الرعاية الاجتماعية بما أن المجتمعات تسعى إلى إعالة الفئات المتزايدة من المعوقين نتيجة حوادث الألغام؛ وسوف تزيد من تكاليف التنمية لأنها تعوق إصلاح الهياكل الأساسية الوطنية. وفي السنة الماضية، التمسّت الأمم المتحدة معونة إنسانية يبلغ مجموعها ٢,٥ بليون دولار من أجل ١٦ بلدا، من بينها ١٣ بلدا تعاني من مشاكل خطيرة متصلة بالألغام.

ثالثا - مسائل الدعوة

٢٢ - ليست إزالة الألغام، وحدها، حلا للمشكلة العالمية التي تمثلها الألغام البرية غير المزالة. فالمليونان من الألغام البرية الجديدة التي تزرع سنويا في الوقت الحاضر ستضيف، بالمعدلات الحالية لإزالة الألغام، نحو عقدين من الزمن الى الوقت اللازم لتخليص العالم من هذا البلاء. وحتى مع حصول ازدياد سريع في جهود نزع الألغام في كل أنحاء العالم، ومع حصول التقدم المرتقب في التكنولوجيا، سيظل من المتعذر حل المشكلة العالمية للألغام البرية اذا لم يوضع حد لانتشار هذه الألغام. وأفضل وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي فرض حظر تام على انتاج واستخدام ونقل الألغام البرية كلها. والدول الأعضاء مدعوة الى النظر في فرض هذا الحظر على سبيل الاستعجال. وبانتظار إبرام اتفاق دولي على هذا الحظر، يجب اتخاذ تدابير فورية لابطاء انتشار الألغام البرية ولحماية المدنيين من آثارها.

٢٣ - وفي أوساط الأنشطة الانسانية رأي متشدد يقول بوجود اتخاذ اجراءات للحد من تفشي مشكلة الألغام البرية. وقد اعترف المجتمع الدولي، هو أيضا، بالاحتياج المشار اليه. واتخذ، في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، إجراء موجها نحو هذا الهدف. وبوجه الخصوص، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٧٥/٤٨ كاف، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي يدعو الى الوقف الاختياري لنقل الألغام البرية المضادة للأفراد والفادحة الضرر. ومن الخصائص الفريدة لمشكلة الألغام البرية أن الدول التي أحدثت فيها النزاعات تلوثا بالألغام البرية ليس بينها إلا قلة قليلة تنتج بنفسها هذه الألغام. وأكثر من ٨٥ في المائة من جميع الألغام البرية غير المنزوعة، الموجودة في هذه الدول، كانت ولا تزال تشتري أو تنقل من بعض الدول التي تنتج الألغام، والتي يقارب عددها ٤٠ دولة. أي أن قيام هذه الدول بوقف اختياري فعلي لنقل الألغام البرية يمكن، عندما تستنفد المخزونات الموجودة الآن، أن يخفض معدل انتشار الألغام البرية بـ ٨٥ في المائة. فالحاجة ماسة، إذن الى أن تقرر الدول الأعضاء، مختارة، وقف نقل الألغام البرية المضادة للأفراد، التي يعتبر أنها تلحق أضرارا فادحة بالمدنيين، والالتزام بهذا الوقف. وسيصدر تقرير عن تنفيذ القرار ٧٥/٤٨ كاف، وذلك بوصفه الوثيقة A/49/275.

٢٤ - وأنشأت الجمعية العامة أيضا، في قرارها ٧٩/٤٨، فريق الخبراء الحكوميين للإعداد لمؤتمر استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقييدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة الانسانية)^(١). ومعظم البروتوكول الثاني للاتفاقية^(٢) استخدام الألغام البرية، كما أنه يجمع أنواع هذه الألغام والضخاخ التي يجوز استخدامها شرعا، وكيفية استخدامها. ومن نقاط الضعف الرئيسية في البروتوكول الثاني، بصيغته الحالية، أنه لا ينطبق إلا على المنازعات بين الدول. لكن غالبية الألغام البرية التي زرعت خلال السنين الـ ٢٠ الماضية، وبالبالغ عددها ٦٥ مليونا، زرعت خلال منازعات داخلية. ويعود لفريق الخبراء أن ينظر في هذه وغيرها من المسائل المتعلقة بفرض القيود على استخدام الألغام البرية وبغية تحويل البروتوكول الى أداة فعالة لمكافحة انتشار واستخدام هذه الألغام. ويؤمل أن تعتمد الدول الأعضاء، بعد تحقيق ذلك، الى المصادقة على البروتوكول على نطاق واسع، كما يؤمل أن تتقيد الأطراف بأحكامه في المنازعات الداخلية.

٢٥ - ورغم الأهمية الحاسمة لتقرير الوقف الاختياري لنقل الألغام البرية المضادة للأفراد ولإعادة النظر في اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، لعام ١٩٨٠، يظل هناك حاجة إلى أمور أخرى. فبالنظر إلى أن المشكلة العالمية للألغام البرية غير المزالة هي، إلى حد بعيد، مشكلة إنسانية. لا بد للدول الأعضاء من أن تتطرق إلى مسألة مكافحة هذه الألغام من وجهة نظر إنسانية. ولعل الجمعية العامة تنظر، ضمن هذا السياق، في إنشاء نظام إنساني واسع القاعدة لحماية السكان المدنيين من الألغام البرية. وسيكمل هذا النظام الجهود التي تبذل الآن من أجل تقرير وقف اختياري على الاتجار بالألغام البرية، وفرض حظر قانوني أصرم على استخدام هذه الألغام. وتوخيا لتأمين حماية فعلية للمدنيين، ينبغي أن يحظر هذا النظام انتاج ونقل واستخدام جميع الألغام البرية التي يصعب كشفها والتي لا تتلف ذاتيا بعد فترة قصيرة. كما أنه ينبغي أن يعطى ولاية بإتلاف جميع مخزونات الألغام البرية غير المستوفية لهذا المعيار. وينبغي أن يحظر النظام أيضا استخدام الألغام البرية ضد أهداف مدنية أو في مناطق آهلة بالسكان المدنيين. وينبغي كذلك أن يفرض شروطا صارمة تقتضي وضع خرائط وعلامات لجميع الألغام البرية، وتسجيل هذه الخرائط، في الوقت المناسب، لدى الأمم المتحدة. وأخيرا، ينبغي أن يحدد النظام مبدأ يلقي على زارعي الألغام البرية مسؤولية إزالتها. ويتوجب توسيع نطاق النظام ما أمكن، من أجل المواجهة الفعالة للخطر الذي يشكله انتشار الألغام البرية واستخدامها العشوائي في سياق المنازعات الداخلية.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، تؤدي الأمم المتحدة دور داعية لصالح استحداثات تكنولوجيات أكثر تطورا لكشف الألغام وإزالتها. فنزع الألغام بطيء وخطر ومكلف للغاية، ومن أهم أسباب ذلك أن نمو تكنولوجيا نزع الألغام لم يواكب نمو تكنولوجيا الألغام البرية. وقد اشترك خبراء الأمم المتحدة العاملون في مجال إزالة الألغام في عدد من الندوات وحلقات العمل التي كان الغرض منها تشجيع استحداثات تكنولوجيات متطورة لإزالة الألغام. وفوق ذلك، بدأت جامعة الأمم المتحدة في مشروع يستهدف إجراء تحديد أدق لطبيعة مشكلة التكنولوجيا واستبانة مجالات التقدم الممكنة. وينبغي أن يكون هدف الأبحاث التي تجري على تكنولوجيا إزالة الألغام هو إتاحة تحقيق زيادة هامة في السرعة والدقة اللتين يمكن بهما إيجاد وإتلاف الألغام البرية، وضمنها النوع غير المعدني. وهناك الآن، بالفعل، تكنولوجيا للكشف تستخدم في إيجاد كاشف ألغام متعدد الاستشعارات: لكن البرمجة الهندسية وتخطيط البرامجيات سيكونان لازمين لذلك. وبحصول المزيد من التقدم في أساليب الكشف عن بعد والاتلاف عن بعد، ستزداد السرعة والفعالية أيضا. لكن هذه الحلول التكنولوجية يجب أن تكون عملية ومؤهلة للاستمرار على الصعيد المحلي أيضا. والأجهزة المحمولة بالطائرات العادية أو بطائرات هليكوبتر لا تنفع منها في المناطق الخالية من المطارات ومرافق إعادة التزويد بالوقود. كما أن الأجهزة التي يلزمها مقادير كبيرة من التيار الكهربائي ستكون بلا فائدة في المناطق الخالية من الكهرباء.

رابعا - الجهود التي تبذل حاليا لمعالجة المشكلة

٢٧ - مما يبعث على الاستحسان إن الجمعية العامة قد قررت، في مواجهة هذه الحسابات الكالحة، إجراء دراسة شاملة لمشكلة الألغام البرية. ويتناول المجتمع الدولي هذه المشكلة على مستويين: أولا، فيما يخص

إزالة الألغام البرية المزروعة فعلا، وثانيا، فيما يخص فرض القيود على استخدام ووجود ألغام برية جديدة. ففيما يتصل بإزالة الألغام، قد يكون لدى الأمم المتحدة أوسع خبرة في تقديم المساعدة من أجل معالجة المشكلة باعتبارها مسألة إنسانية. وتنصرف المنظمات الإقليمية، هي أيضا، الى معالجة مشكلة إزالة الألغام، وقد شرعت منظمة الدول الأمريكية، خصوصا، في برامج لتقديم المساعدة في هذا المجال. وبعض الحكومات يقدم، هو كذلك، المساعدة في إزالة الألغام على أساس ثنائي، وفي بعض الأحيان بالاقتران مع برامج الأمم المتحدة أو برامج غيرها. وفي السنوات الأخيرة، أنشئ عدد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال إزالة الألغام على الصعيد الدولي ولغايات إنسانية، وتمولها، أحيانا، مصادر تابعة للأمم المتحدة وتزود، أحيانا أخرى، بتمويل مباشر من المانحين.

ألف - المنظمات الإقليمية

٢٨ - يستفاد من رد منظمة الدول الأمريكية على طلب المعلومات الذي أرسله إليها الأمين العام في عام ١٩٩٢ أن هذه المنظمة أنشأت بناء على بيان من وزراء خارجية غواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس، برنامجا لتقديم المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى غايته تقديم المعونة التقنية والمالية إلى الدول التي تسعى إلى تطهير أرض أمريكا الوسطى من الألغام البرية وأجهزة التفجير. فقد كان في هذه المنطقة عدد من الألغام البرية يقدر بـ ١٦٠ ٠٠٠ لغم، ضمن ما يقدر بـ ١٢٩ ٠٠٠ لغم في نيكاراغوا، و ٢٠ ٠٠٠ لغم في السلفادور، و ٤ ٠٠٠ لغم في كوستاريكا، و ٤ ٠٠٠ لغم في هندوراس، و ٣ ٠٠٠ لغم في غواتيمالا. وقد زرع الكثير من هذه الألغام حول هياكل أساسية رئيسية مثل الطرق والجسور والسدود وخطوط الكهرباء والمحطات المائية وذلك، لحمايتها من التخريب. وللأسف، حصل في كثير من الأحيان أن مواقع الألغام البرية في حقول الألغام تغيرت بفعل قوات معادية أو بفعل المياه أو غيرها من العوامل الطبيعية. وكثيرا ما نجم عن هذا الأمر أن المنشآت والمعدات التي كانت، في السابق، محمية بالألغام البرية، أصبحت، في الواقع معزولة بها. كما أصبح من المستحيل صيانة وإصلاح هذه الجسور وغيرها من أنواع الهياكل الأساسية.

٢٩ - وقد بدأت منظمة الدول الأمريكية بفضل مساعدة مالية تلقتها من دول مانحة مختلفة، ومن الشراكة من أجل الديمقراطية والتنمية، وبفضل مساعدة ودراية عسكريتين زودها بهما مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية، في برنامج لمساعدة البلدان على نزع الألغام البرية. وجرى التشديد على تأمين الدراية التقنية والتدريب والمعدات للقوات المسلحة في مختلف الدول. وبدأت المرحلة الأولى من البرنامج في نيكاراغوا، في مستهل عام ١٩٩٣. وبدأ مدربون خبراء أوفدتهم ثمان من حكومات أمريكا اللاتينية في تدريب خمس فصائل من نازعي الألغام في جيش نيكاراغوا. وبحلول تموز/يوليه ١٩٩٣، كانت الفصائل الخمس جميعها قد دربت وزودت بالمعدات ووزعت. وبين حزيران/يونيه ١٩٩٣ وشباط/فبراير ١٩٩٤، أتلقت الفصائل أكثر من ٦ ٥٠٠ لغم بري وطهرت من الألغام قرابة ٢٠ في المائة من المناطق التي استهدفتها حكومة نيكاراغوا. لكن صعوبات الاستمرار في تمويل البرنامج بعد أن أنهت منظمة الدول الأمريكية تقديم مساعدتها حملت للأسف، حكومة نيكاراغوا على وقف البرنامج بانتظار العثور على أموال إضافية. ومنظمة

الدول الأمريكية مستعدة لأن تقدم، بالإضافة إلى المساعدة المقدمة في نيكاراغوا، مساعدة مماثلة إلى هندوراس وكوستاريكا، وذلك عندما يتاح التمويل البالغ ٣,٢ ملايين دولار. وقد اضطلعت أيضا بالاشتراك مع حكومة البرازيل، بتزويد حكومة سورينام بمساعدة تقنية ومعدات لنزع الألغام بغية تمكينها من التثبت من أن الألغام البرية التي زرعت أثناء الحرب الأهلية قد أزيلت.

باء - الأمم المتحدة

الآثار على برامج الأمم المتحدة وبعثاتها

٣٠ - تؤثر مشكلة الألغام البرية، مباشرة، في كل جوانب الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلم وبناء السلم في أعقاب المنازعات التي تضطلع بها الأمم المتحدة، كما أن لها تأثيرا في ما تبذله الأمم المتحدة من أنشطة صنع السلم. فوجود الألغام يعرقل أنشطة الوزع والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها البعثات الإنسانية وبعثات حفظ السلم، ويعقد بلوغ الأهداف التنفيذية المتصلة بأي نشاط يقتضي تحركا سكانيا، ومن ذلك إعادة الناس إلى أوطانهم، وتجميع القوات، وتسريح القوات، وإجراء الانتخابات. ولكن رغم وجود مشكلة ألغام برية في بعض البلدان التي أوفدت الأمم المتحدة إليها بعثات لحفظ السلم، ليست هناك بعثات لحفظ السلم في جميع البلدان التي تضطر الأمم المتحدة إلى أن تواجه فيها مسألة الألغام البرية. وبين البلدان المبتلاة بالألغام البرية، وعددها أكثر من ٦٠ بلدا، تستضيف ٧ بلدان عمليات لعمليات لحفظ السلم في إطار الأمم المتحدة، كما يعمل موظفو الأمم المتحدة المختصين بالشؤون الإنسانية الآن في نحو ٢٠ بلدا.

٣١ - وهناك، إجمالا، حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في المجتمعات التي تتخبط في المنازعات. لكن وجود ألغام برية غير منزوعة يطرح الآن تحديا خطيرا أمام جهود المساعدة الإنسانية هذه ويحول في كثير من الأحيان، دون بلوغ الأهداف الإنسانية الرئيسية. وتتفشى المشكلة في جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية والإصلاح، من تسليم الإمدادات اللازمة للإغاثة إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، ومن تقديم المساعدة إلى الأطفال والنساء إلى بذل الجهود من أجل إصلاح وتحسين الهياكل الأساسية القاعدية. ومع أن وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني عليها أن تتصدى للمشكلة من حيث تعلقها بتنفيذ الولايات الخاصة بها، تتسم المشكلة بقدر من الأهمية يوجب معالجتها بطريقة شاملة ومنسقة ومستمرة.

٣٢ - وبالنظر إلى أن وجود الألغام البرية غير المنزوعة يجعل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية أشد بكثير ويعرقل التقديم الفعلي لهذه المساعدة، لا بد من دراسة المشكلة ومعالجتها ضمن الإطار الإنساني وربما لزمّت عقود لحل أي مشكلة خطيرة للألغام البرية في أي بلد بذاته. وموظفو الشؤون الإنسانية هم الذين يجب أن يتصدوا للمشكلة مباشرة في أبكر مراحلها، كما أن هؤلاء الموظفين وموظفي التنمية هم الذين يجب أن يضمنوا، معا، إيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الألغام. ولذلك عين الأمين العام إدارة الشؤون الإنسانية جهة تنسيق، ضمن الأمم المتحدة، لجميع المسائل المرتبطة بإزالة الألغام وبالألغام البرية، يقوم

دورها على تنسيق مجابهة الأمم المتحدة لمشكلة الألغام البرية، وكذلك على تقديم الدعم والمساعدة والمشورة إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٣ - وبرنامج الأغذية العالمي هو من وكالات الأمم المتحدة التي يتعرقل عملها، باستمرار، بسبب الألغام البرية غير المزالة. ففي أفغانستان وأنغولا والسودان والصومال وشمال العراق وموزامبيق، يتعذر على الأمم المتحدة، في بعض المناطق، تسليم شحنات الأغذية بطريقة البر، لأن الطرق مزروعة بالألغام على نطاق واسع. وقد أضطر البرنامج، في مواجهة هذه المشكلة، إلى أن يلتمس، في بعض البلدان، بدائل للتوزيع بطريقة البر، أحيانا إلى نقل إمدادات الإغاثة بطريقة الجو إلى مراكز التوزيع الإقليمية، لأن زرع الطرق البرية بالألغام يمنع تسليم الإمدادات فعلا إلى البلدات والقرى المصابة. وفي البلدان التي نظمت فيها الأمم المتحدة برامج عمليات الألغام، يعتمد البرنامج على مساعدة أفرقة وطنية مدربة في مجال إزالة الألغام. أما في البلدان الأخرى، فقد اضطر إلى الاستعانة بمقاولين يزيلون الألغام وإلى تأمين معدات لإزالتها من أجل فتح الطرق الموصلة إلى المناطق المقصودة.

٣٤ - وتؤثر الألغام البرية غير المزالة، أيضا، في العمليات اليومية التي ينفذها موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الميدان. ففي غالبية البلدان الموبوءة بالألغام، تتباطأ عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم، أو تتوقف، بسبب وجود ألغام برية غير مزالة في البلدات والقرى التي يريدون العودة إليها. ثم أن وجود الألغام البرية يسبب الرحيل القسري للمدنيين عن مناطقهم، ويمنع اللاجئين من التماس المأوى في المناطق الموبوءة بالألغام. وفي تأخر الإعادة إلى الوطن والاندماج من جديد في المجتمعات وإعادة التوطين نتيجة الألغام البرية غير المزالة قد يؤدي إلى عواقب سياسية، ويشكل بلا شك، احتياجات مستمرة من الموارد لدعم الوجود المستمر في بلدان اللجوء. وقد ساعدت برامج إزالة الألغام التي تشرف عليها الأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا على تسليح اللاجئين بما يكفي من الثقة في النفس للعودة إلى بلدانهم بأعداد كبيرة. وتواظب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد أدركت الخطر الذي يحيق باللاجئين العائدين من جراء الألغام البرية غير المزالة، على عقد دورات تدريبية خاصة، في مخيمات اللاجئين، تستهدف إذكاء الوعي بشأن الألغام، ويعلم فيها السكان العائدون كيفية اجتناب الإصابة بالألغام البرية. وتشكل برامج المفوضية الخاصة بإذكاء الوعي بشأن الألغام جزءا أصيلا من البرامج الشاملة المتصلة بالعمل في مجال الألغام، التي تنفذها الأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا وموزامبيق. وتشترك المفوضية أيضا في أنشطة المسح ووضع العلامات فيما يتعلق بالألغام، وهي أنشطة ترمي إلى تقليل الخطر الذي يتعرض له السكان المتأثرون بهذا الأمر. كما أنها لا تزال تدعو بقوة إلى حظر انتاج واستخدام وبيع الألغام البرية المضادة للأفراد.

٣٥ - ولا تزال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في طليعة العاملين من أجل التعليم والدعوة الراميين إلى إذكاء الحس بمسألة الألغام. فالألغام البرية تلحق أضرارا خطيرة بالأطفال وتشكل بالتالي، تحديا خطيرا لليونيسيف. وقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ١٥٧/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن أثر المنازعات المسلحة على الأطفال، بالأخطار الواقعة على الأطفال من جراء الألغام البرية غير

المزالة ومن الألغام المضادة للأفراد التي تنثر من الجو عدد كبير له ألوان زاهية وجاذبية قوية للأطفال. وثمة أطفال كثيرون يلتقطون، ببراءة، ما يكتشفونه من هذه الأشياء الزاهية الألوان لكي يلعبوا بها. وبينهم نسبة كبيرة تصاب بجروح خطيرة عندما تنفجر الألغام. كما أنهم يصابون بالجروح من جراء الألغام المضادة للأفراد عند مزاولتهم للألعاب الاعتيادية. وكثيرا ما يقودهم التجوال في سبيل اللعب الى حقوق ألغام يجهل السكان المحليون وجودها. ونتيجة لذلك، يمنع الأطفال من اللعب خارج المنازل في العديد من المناطق المزروعة، على نطاق واسع، بالألغام. وفي بعض الأحيان، يصبح وجود الألغام البرية راسخا في الثقافة المحلية الى حد أن الأطفال يسعون، على سبيل الهواية، الى جمع أنواع مختلفة منها. وفي العديد من المجتمعات، يشتد تعرض الأطفال للخطر لأنهم يكونون مسؤولين عن العناية بالمواشي. وهم، اذ تنتقل قطعانهم في البراري، يتبعونها فتقودهم في كثير من الأحيان، بغير علم منهم، الى مناطق ملغومة. ويكثر للأطفال الذين يجرحون في المناطق المذكورة أن يموتوا قبل أن تصلهم المساعدة وأن لا يبلغ عن وفاتهم. وبسبب الألغام البرية، يخيم على الأطفال خطر الإصابة بجروح والموت العنيف في عمر مبكر، ويحرمون من ألعاب الطفولة. وتدأب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وقد أدركت جسامة الخطر الذي يتعرض له الأطفال بسبب الألغام البرية غير المزالة، على السير في حملات للتوعية والتعليم بشأن الألغام في الصفوف المدرسية في عدد من البلدان. وقد كان لحملتها الخاصة بالتوعية بشأن الألغام في السلفادور فعالية بالغة، ولا تزال المنظمة تدعو بقوة الى بذل الجهود من أجل حظر استخدام وانتاج الألغام البرية المضادة للأفراد، مشيرة بوجه الخصوص الى اتفاقية حقوق الطفل (القرار ٥/٤٧، المرفق).

٣٦ - وتنصرف منظمة الصحة العالمية، ضمن اطار إعادة تشكيل ولايتها في ميدان الأنشطة الإنسانية، الى اتخاذ تدابير ترمي الى تحسين تقييم الآثار التي تخلفها أنماط العنف المتنوعة في مجال الصحة العامة، وضمن ذلك عواقب الألغام البرية. فقد وضعت، في منطقة أمريكا المشمولة بأنشطة المنظمة، خطة عمل اقليمية بشأن الصحة والعنف تتضمن أنشطة متصلة بمشكلة الألغام البرية. وتعمل المنظمة أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استحداث خدمات لإعادة التأهيل في أوساط اللاجئين تستهدف، علاوة على تقديم الخدمات، تقييم مدى انتشار جميع أنواع التعوق الناجمة عن الحرب، وضمن ذلك الألغام البرية. فبالإضافة الى بتر الأعضاء، تسبب هذه الألغام عوائق أخرى، بصرية وذهنية خصوصا، ليس هناك إلا قلة من المنظمات لديها الخبرة اللازمة لإعادة التأهيل بشأنها.

٣٧ - وقد اضطرت الأمم المتحدة الى تركيز مشكلة الألغام البرية غير المزالة ضمن سياق بعثات حفظ السلم التي تضطلع بها. ففي السنوات الأخيرة، وزعت قوات الأمم المتحدة في عدد من البلدان التي تواجه مشاكل خطيرة في مجال الألغام البرية. وهذه الألغام هي، في الوقت الحاضر، السبب الثاني، بعد التعرض لاطلاق النار مباشرة، لوقوع الضحايا، نتيجة للأعمال القتالية، بين موظفي الأمم المتحدة العاملين لحفظ السلم. وفيما يخص الموظفين العاملين في المجال الإنساني، يحبط وجود الألغام البرية حركة القوات العاملة لحفظ السلم ويشير مشاكل خطيرة في مرحلة التوسع في عمليات حفظ السلم. وبالإضافة الى ذلك، تحبط الألغام البرية انجاز أهداف حفظ السلم وإقامة السلم التي منها تجميع القوات، وتسريح القوات، واجراء الانتخابات. وفي البعثات التي تندرج بينها، مثلا، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان، تضطلع قوات الأمم المتحدة بإزالة الألغام من أجل إيجاد بيئة آمنة لعمليات حفظ السلم وتأمين حرية الحركة. ولذلك تواجه الأمم المتحدة مشكلة الألغام، في إطار بعثات حفظ السلم، على مستويين: أولاً، باعتبارها مسألة عسكرية بحتة تؤثر في وزع الموظفين العسكريين، وثانياً، باعتبارها تتصل بجهد متكامل يتناول حفظ السلم والشؤون الإنسانية ويؤثر في انجاز الأهداف العامة للأمم المتحدة في البلد المعني.

٣٨ - وعلى صعيد المقرر، تحتفظ إدارة عمليات حفظ السلم بمستشارين في شؤون إزالة الألغام يقدمان الدعم والمشورة التقنيين إلى موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة والعاملين في الميدان. كما أنهما يقومان بعمل مستشارين تقنيين لإدارة الشؤون الإنسانية فيما يتصل بإعداد برامج متكاملة وإنسانية تختص بأعمال إزالة الألغام ويضطلع بها في إطار الأمم المتحدة. وعلى صعيد الميدان، تشترك إدارة عمليات حفظ السلم في أنشطة تتراوح ما بين إزالة الألغام على نطاق محدود، فيما يتصل بعمليات وزع القوات، وتأمين مدربين في مجال إزالة الألغام وموارد للتدريب في مجال العمليات المتكاملة الخاصة بحفظ السلم والشؤون الإنسانية. لكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وقد أدركت إجمالاً أن القوات العسكرية العامة ليست مدربة على القيام بعمليات إزالة الألغام، وأن لدى الدول الأعضاء عزوفاً عن تكليف وحدات خاصة بتنفيذ العمليات الخطرة في هذا المضمار، تعتمد، من أجل إزالة الألغام، على أفرقة مدربة وعلى مقاولين يضطلعون بإزالة الألغام لأغراض إنسانية.

جيم - أنشطة الأمم المتحدة القطرية الحالية

٣٩ - الهدف الأساسي الذي يتمحور عليه اشتراك الأمم المتحدة، بكامله، في هذه المسألة هو أن المسؤولية الأولية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة وجود الألغام تقع على عاتق الدولة المعنية. وهذا المبدأ ينبثق من مبدأ آخر يقول بأن الحكم الجيد يشتمل على ضمان أمن المواطنين. وهكذا فيما أنه تنعدم تماماً، في كثير من الأحيان، القدرة المحلية (التقنية والمالية) على إزالة الألغام، يتمثل نهج تقديم المساعدة الذي تتبعه الأمم المتحدة، إجمالاً، في بناء القدرات، وكما هي الحال في الأنشطة الإنسانية، لا يضطلع بأنشطة إزالة الألغام إلا على أساس الرضا. ومن الشروط الرئيسية الأخرى لاشتراك الأمم المتحدة في برامج إزالة الألغام وجود ظروف أمنية ملائمة. وكون الأمم المتحدة تقدم المساعدة لا يستتبع وجود أي افتراض يفيد تحمل المسؤولية عن وجود الألغام البرية في البلد.

٤٠ - وتسعى الأمم المتحدة جاهدة إلى التكفل بتحقيق استجابة مناسبة للتوقيت وفعالة، وكذلك باتخاذ الترتيبات المناسبة لإتاحة الاستمرارية في الجهود الوطنية التي تبذل لإزالة الألغام مع تقدم استتباب الأمور في البلدان. وتندرج برامج الأمم المتحدة ضمن ثلاث فئات: تقديم المساعدة الخاصة بالألغام كجزء من عملية إنسانية بحتة، كما هي الحال في أفغانستان والعراق؛ وتقديم المساعدة الخاصة بالألغام بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم، كما هي الحال في الصومال وموزامبيق؛ وتقديم المساعدة الخاصة بالألغام في مناخ السلم الذي يقام بعد النزاع، مقترنة بجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هي الحال في كمبوديا.

٤١ - وكخطوة أولى نحو اشتراك الأمم المتحدة في العمل في المناطق المزروعة بالألغام، لا بد من إجراء تقييم سريع غايته إجراء التحديد العام لهذه المناطق، ولأنواع الألغام المستخدمة، والطابع التقني للمشكلة، ووجود القدرات المحلية. وبوجه الاجمال، يؤدي مستشارو نزع الألغام العاملون في ادارة عمليات حفظ السلم هذه الوظيفة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وبناء على استنتاجاتهم، يمكن إجراء تقييمات لما يلزم من مساعدة الأمم المتحدة ومن التعليم الرامي الى اذكاء الوعي بمسألة الألغام. ويمكن أيضا صوغ خطط عمل لإزالة الألغام. وينظر، ضمن هذا السياق، في تحديد معايير وألويات لإزالة الألغام يستهدف منها ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية مع الاعتماد على القدرة المتاحة. وسيشمل ذلك، على سبيل المثال، الاحتياجات التشغيلية لبعثات الأمم المتحدة، بما فيها أي احتياجات الى فتح و/أو إنشاء هياكل أساسية حيوية بأسرع وقت ممكن، أو أي احتياجات تعرض في سياق إعادة اللاجئين الى أوطانهم واسكانهم فيها مجددا، أو الحاجة الى إعادة تزويد البلد بالقدرات الأساسية على كسب الدخل.

٤٢ - والغرض من برامج العمل التي تنفذها الأمم المتحدة لعمليات الألغام هو تقديم المساعدة اللازمة لإيجاد قدرات وطنية على ازالة هذه الألغام، وضمن ذلك ما يضطلع به في مجال الاشراف على البرامج وادارتها، وذلك توخيا لمعالجة المشكلة على المدى البعيد. وفي اطار هذه البرامج، يعين، محليا، مزيلو ألغام مدنيون يدربون للمهمة في بلدانهم، ويكون ذلك، في البداية، تحت مراقبة وارشاد مدربين ومشرفين من الأمم المتحدة، أو، اذا اقتضى الأمر، مشرفين ومدربين وافدين من الخارج ويعملون بعقود. وتكمن مزايا هذا النهج في أنه فعال التكلفة، وفي أن المشاركة المحلية تسهل الاتصال وتعزز الثقة في البرنامج والاطمئنان اليه. ويجري، بالتدريج، ابدال الموظفين الوافدين من خارج البلد، وتدريب موظفين محليين على أداء دورهم والاضطلاع بالمسؤولية العامة، كما أن تسيير البرامج ينقل شيئا فشيئا الى البلد المعني.

٤٣ - وتقتضي مشكلة الألغام البرية، بطبيعتها، شفافية إعلامية ثاقبة، بغية تلافي الحوادث التي لا مبرر لها. وبالإضافة الى التعاون الوثيق مع السلطات المحلية وفيما بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون كل جهود ازالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في البلد منسقة مع الجهود التي تمول من خارج الأمم المتحدة، وضمنها جهود المنظمات غير الحكومية والشركات التجارية التي تقوم بأنشطة تتصل بالألغام في المنطقة. فتشاطر المعلومات هذا، والتعاون الإعلامي، يعززان كثيرا أمن كل الجهات المعنية. ويساعد على اجتناب الازدواجية المسببة للهدر. والأمم المتحدة لا تزال تسعى، في الميدان، الى إنشاء قواعد بيانات بشأن الألغام تشمل قدرات وضع الخرائط وترمي الى تصنيف وتحليل المعلومات التي تجمع بواسطة أعمال المسح وغيرها من الأساليب، وذلك تسهيلا لتنسيق العمليات ولاحاطتها بالأمن في البلدان المتأثرة بوجود الألغام. وتنشأ هذه القواعد، عموما، كجزء من أي برامج تتناول الأعمال الخاصة بالألغام ويضطلع بها بالاشتراك مع الحكومة، أو كجزء من آلية التنسيق للأعمال الإنسانية التي يضطلع بها داخل البلد.

٤٤ - وتنصرف الأمم المتحدة الى تنفيذ أنشطة وبرامج عمليات الألغام في ١٢ بلدا. وهذه البرامج تختلف في حصة هياكلها وأحجامها وفي ترتيبات تمويلها وتنفيذها. وتضطلع إدارة الشؤون الإنسانية، في اطار الدور الذي تؤديه بصفتها جهة تنسيق للمسائل المتعلقة بالألغام البرية، بعقد اجتماعات منتظمة لصوغ

وتنسيق برامج عمليات الألغام في بلدان معينة، وهي تعمل في ذلك، عن كثب، مع الوكالات المهتمة بالأمر ومع إدارات الأمم المتحدة التي منها إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ومكتب الشؤون القانونية، وإدارة عمليات حفظ السلم، بغية ضمان استجابة ملائمة وشاملة ومنسقة من جانب الأمم المتحدة. ويندرج تنسيق الإجراءات الخاصة بالألغام وتحقيق استجابة فعالة في البلدان المتأثرة بها في عداد المسائل التي تنظر فيها، بانتظام، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

أفغانستان

٤٥ - في أفغانستان ما يقدر بـ ١٠ ملايين لغم، منتشرة في منطقة تبلغ مساحتها ٣٥٠ كيلومترا مربعا. وقد بدأت الأنشطة المتصلة بالألغام البرية في عام ١٩٨٨، وذلك في إطار عملية "سلام". وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المتصلة بأفغانستان بالمسؤولين على البرنامج، وهو مستمر في تولي الإدارة والإشراف المتصلين بالجوانب التقنية والمالية. وتنفذ البرنامج ست منظمات غير حكومية، كما أنه يستخدم ٥٠٠ ٢ أفغاني مدرب يعملون في نزع الألغام. وقد ضمت إلى البرنامج مؤخرا كلاب كاشفة للألغام. ويشترك أيضا في عمليات إزالة الألغام، في إطار البرنامج، صندوق "هالو ترست" للمنظمات غير الحكومية. ويجري نزع الألغام بالاستناد إلى أولويات تحدد على أسس إنسانية، مع إيلاء الاعتبار، خصوصا، لاحتياجات اللاجئين العائدين. وقد نشرت في عام ١٩٩٣ دراسة استقصائية وطنية شاملة عن الألغام البرية. وتناهد تكاليف البرنامج، في كل سنة، ٢٠ مليون دولار تلتمس من أجلها الأموال عن طريق توجيه نداءات موحدة.

أنغولا

٤٦ - ازداد زرع الألغام المكثف نطاقا منذ استئناف القتال في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ويقدر عدد الألغام التي زرعت إلى حد الآن في مختلف أنحاء البلد بما بين ٩ و ١٥ مليون لغم. وفي آذار/مارس أنشئ المكتب المركزي للعمل على إزالة الألغام، بوصفه جزءا من وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أنغولا، بأموال جُمعت عن طريق النداء الموحد. وسعى النداء الموحد أيضا إلى جمع أموال لتمكين برنامج الأغذية العالمي من القيام بما يلزم من أعمال طوارئ لإزالة الألغام وإصلاح الطرق ليتسنى إيصال إمدادات المساعدة الإنسانية. وقبل إبرام اتفاق سلمي بين الأطراف المتحاربة، كان نشاط المكتب المركزي لعمليات الألغام يقتصر على الأعمال التحضيرية، ومنها جمع المعلومات العامة، وتنسيق برامج التثقيف والتوعية، وإنشاء قواعد بيانات عن المعلومات المتعلقة بالألغام، والإعداد لإجراء دراسة استقصائية عامة عن الألغام تشمل البلد بأكمله وإرساء الأسس لتقديم المساعدة في مجالات أخرى من أنشطة عمليات الألغام عندما يحين الوقت المناسب. ومن المقرر أن يصبح المكتب المركزي نواة برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في مجال الألغام وأن يتعاون مع أي قوات للأمم المتحدة ستحفظ السلم في أنغولا بعد التوصل إلى اتفاق سلمي. وتعتزم اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاشتراك مع المكتب المركزي في التوعية والتثقيف بمختلف جوانب مشكلة الألغام. وتقوم منظمة كاب أنمور غير الحكومية منذ مدة بإزالة الألغام في محافظة كوينين. ويتجه اهتمام عدد آخر من المنظمات غير الحكومية إلى الاشتراك في أنشطة إزالة الألغام في أنغولا وقد شرع بعضها بالفعل في القيام بذلك.

كمبوديا

٤٧ - لا يزال في كمبوديا ما بين ٨ و ١٠ ملايين لغم في منطقة مساحتها ٢٠٠ ٣ كيلومتر مربع. وقد عُدَّ إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ببناء قدرة وطنية على معالجة هذه المشكلة. وتعاونت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية مع المجلس الوطني الأعلى في إنشاء المركز الكمبودي لعمليات الألغام. وبعد انتخاب الحكومة الجديدة وانسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في أواخر عام ١٩٩٣، أصبح المركز كيانا كمبوديا محضاً يقوم بالتوعية بوجود الألغام، وبوضع ما يشير إلى مواقعها، وبإزالتها، وببرامج التدريب على إزالتها. وتعاونت إدارة الشؤون الانسانية مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية ومع إدارة عمليات حفظ السلم ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في كفالة حصول المركز على ما يلزمه من مساعدة إضافية لتحقيق اكتفائه الذاتي. ورغم ما أظهرته جميع الأطراف من ارادة صادقة، كانت عملية انتقال مسؤولية تقديم المساعدة من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية إلى البرنامج الانمائي صعبة وطويلة. ويقدم البرنامج الانمائي حالياً عدداً من المستشارين التقنيين يصل إلى ٣٠ مستشاراً و ٢٠ مليون دولار من التبرعات في إطار برنامج لمساعدة المركز يدوم سنتين وينتهي حسب المقرر في عام ١٩٩٠. ويشغل المركز ٥٠٠ ١ من الكمبوديين المدربين على إزالة الألغام. وتشترك مع المركز في إزالة الألغام المنظمات النرويجية غير الحكومية التالية: المساعدة الشعبية، والمنظمة الدولية للمعوقين، و "هالو تراست" وكذلك الفريق الاستشاري المعني بالألغام. وبدأ المركز يتلقى مؤخراً مساعدات ثنائية مباشرة. واشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً اشتراكاً وثيقاً في جهود إزالة الألغام خلال فترة عمل السلطة الانتقالية وفي إطار تنظيم عودة اللاجئين الكمبوديين. وفي إطار برنامج للتعبئة الاجتماعية قامت اليونيسيف من جانبها بأنشطة توعية وتثقيف تتعلق بالألغام. وبدعم من اليونيسيف، تولت المنظمات غير الحكومية تركيب حوالي ٢٠٠ طرف اصطناعي.

السلفادور

٤٨ - تضطلع حكومة السلفادور، بالتعاون نشط مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور واليونيسيف ببرنامج لإزالة حوالي ٢٠ ٠٠٠ لغم محلي الصنع خلفتها الحرب في السلفادور. ونفذت اليونيسيف بنجاح برنامج تثقيف وتوعية بوجود الألغام في المناطق التي تمثل فيها تلك الألغام خطراً على السكان، ومولت بعض عمليات إزالة الألغام. وأُعلن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عن اكتمال التطهير الفعلي من الألغام الذي جرى معظمه على يد شركة تجارية تعاقدت معها الحكومة.

جورجيا

٤٩ - توجد مشكلة ألغام خطيرة في مناطق أبخازيا تعوق عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وقامت قوة حفظ السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة بما تحتاجه عملياتها من إزالة ألغام، بما في ذلك فتح بعض الطرق التي قد تساعد على عودة السكان. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى تطهير الطرق ومناطق إعادة التوطين (القرى والمناطق الريفية) من الألغام. وجرى محاولات للحصول على تبرعات لذلك الغرض عن طريق النداء الموحد. وأنشأ مجلس الأمن صندوق تبرعات لجمع الأموال المخصصة لإزالة الألغام. وجرى تقييم للحالة العامة فيما يتعلق بالألغام في المنطقة، ويجري تعزيز قدرة مكتب الشؤون الانسانية على جمع

المعلومات المتعلقة بالألغام. وستقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنشطة التوعية بوجود الألغام. وتجري دراسة الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات إزالة الألغام.

غواتيمالا

٥٠ - خلّفت سنوات النزاع الداخلي مشكلة ألغام في بعض مناطق غواتيمالا الريفية. ويقدر عدد الألغام البرية المتناثرة في أجزاء من كيش وقرب بركاني أتيلان وتاجومولكو بما بين ٢ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ لغم. ويتعرض اللاجئون الراغبون في العودة الى تلك المناطق الى الموت أو الإصابة بسبب تلك الألغام. وبناء على طلب من الحكومة، وبالتعاون مع الاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في برنامج للحد من الأخطار وللتدريب في منطقة إعادة التوطين في ترسير بويبلو. وتقوم اليونيسيف بتثقيف اللاجئين العائدين وتوعيتهم، مستعملة مواد مشابهة للمواد التثقيفية المستعملة للتوعية في السلفادور.

العراق

٥١ - زُرعت في المحافظات الشمالية خلال العقود الأخيرة كميات كبيرة من الألغام قُدر عددها بـ ١٠ ملايين لغم بري. ويشمل برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الانسانية في العراق أنشطة تتصل بالألغام البرية بيد أنه لم تجر الى الآن في العراق عملية شاملة لإزالة الألغام بسبب عدم موافقة الحكومة التي طلب منها مكتب منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية تيسير القيام بالأنشطة المتعلقة بالألغام والتي ترعاها الأمم المتحدة. ويقوم الفريق الاستشاري المعني بالألغام التابع للمنظمات غير الحكومية ببرنامج للتثقيف والتوعية بالألغام بتمويل من اليونيسيف، وبمشاريع محدودة لإزالة الألغام في كردستان العراق.

ليبيريا

٥٢ - نشأت في ليبيريا مشكلة صغيرة تتعلق بألغام مضادة للعربات (حوالي ١ ٠٠٠ لغم) وبعمليات إزالة ألغام لم تنفجر، تعوق وصول إمدادات الاغاثة الى المناطق التي هي بحاجة اليها. وبعد تقييم للمشكلة، وضع برنامج متواضع يسمح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بتدريب قوات فريق مراقبة وقف إطلاق النار التابع للإتحاد الإقتصادي لدول غرب افريقيا على تطهير الطرق المتضررة من الألغام. وقبل مجلس الأمن ذلك وأدرجه في ميزانية فريق المراقبين العسكريين. ولكن بالرغم من موافقة الأطراف على تقديم المعلومات عن مواقع الألغام، فإن المتطلبات الأساسية المتعلقة بالموافقة والأمن لم تتحقق الى الآن، وقد تكون ألغام إضافية زُرعت. وسيعاد تقييم الحالة فيما يتعلق بالألغام عندما تستقر الأحوال الأمنية.

موزامبيق

٥٣ - يقدر عدد الألغام البرية التي لا تزال مزروعة في موزامبيق بما يصل الى مليوني لغم. وبدأت عمليات إزالة الألغام في أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣ على يد لجنة الصليب الأحمر الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. وتقدم المساعدة على إزالة الألغام حالياً عن طريق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة

الانسانية التابع لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق وبواسطة ١٨,٥ مليون دولار من الاشتراكات المقررة والتبرعات. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية عمليات التنسيق والادارة. وسعى الى القضاء على بعض الصعوبات الانتقالية التي برزت في كمبوديا، جرت محاولة لنقل مسؤوليات ادارة البرنامج، بما في ذلك بناء القدرة، في مرحلة مبكرة الى البرنامج الإنمائي. ونجحت العملية لأسباب منها لا مركزية قنوات المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، وأيضا لما لحفظ السلم من بيئة واحتياجات خاصة. ولذلك نُظر في النهج بسرعة ووضعت خطة معجلة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق خلال الأشهر الستة الأخيرة. وأنشئت قاعدة بيانات عن الألغام البرية، وأجرت منظمة "هالو تراسست" غير الحكومية دراسة استقصائية وطنية عن الألغام بطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجري إزالة الألغام من ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق ذات الأولوية من طرف شركات تجارية تعاقد معها البرنامج الإنمائي (كما تجري إزالة الألغام من ٢ ٠٠٠ كيلومتر أخرى بمساعدة ثنائية مباشرة). وتقدم اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تثقيفا وتوعية فيما يتصل بالألغام الى فئات المجتمع المعرضة للخطر. وصُمم برنامج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الانسانية لتدريب حوالي ٧٠٠ من الموزامبيين القائمين بإزالة الألغام مع نهاية ولاية حفظ السلم، عن طريق تدريب نظري وتطبيقي يقوم به مركز التدريب على إزالة الألغام التابع لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق ومنظمة "المساعدة الشعبية" النرويجية غير الحكومية التي تعاقدت معها لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق للقيام بعمليات التدريب وإزالة الألغام، بتمويل اشتركت فيه حكومة النرويج. وتشمل خطة المكتب أيضا ادارة برنامج التدريب على إزالة الألغام، وذلك لتمكين كيان وطني معني بمسألة الألغام من تولي مسؤولية مواصلة عمليات إزالة الألغام بعد انتهاء المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

رواندا

٥٤ - وُضعت خطط المساعدة على إزالة الألغام في اطار ولاية بعثة الأمم المتحدة في رواندا قبل نيسان/أبريل ١٩٩٤. وقدر عدد الألغام التي لا تزال مزروعة آنذاك بـ ٣٠ ٠٠٠ لغم بري، معظمها في مناطق الشمال الشرقي التي يتوقع أن يعود اليها اللاجئين والأشخاص المشردون. وقد أوقف استئناف النزاع المدني جميع الخطط والاستعدادات لتقديم مساعدة الأمم المتحدة على إزالة الألغام. وزاد استئناف النزاع أيضا من اتساع نطاق مشكلة الألغام البرية وأفيد أن القوات المسلحة للحكومة السابقة زرعت ألغاما برية في عدة مواقع، منها بلدات ومدن، عند تراجعها في اتجاه زائير. ويقدر عدد الألغام البرية غير المعلنة التي لا تزال مزروعة في رواندا بما بين ٥٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ لغم. وذكر الممثل الخاص للأمين العام في رواندا أن الألغام تصيب في المتوسط اثنين من المدنيين يوميا في تلك المناطق. وزار خبراء متخصصون في إزالة الألغام تابعون للأمم المتحدة رواندا لإعادة تقييم نطاق مشكلة الألغام البرية التي تضخمت مؤخرا. وبمجرد أن تستقر الحالة الأمنية ويتيسر القيام بعمليات إزالة الألغام، ستعمل الأمم المتحدة مع جميع الأطراف المعنية لمساعدة رواندا على التخلص من الألغام البرية.

الصومال

٥٥ - يقدر عدد الألغام التي لا تزال مزروعة في مختلف أنحاء الصومال بمليون لغم. وعُهد لعملية الأمم المتحدة في الصومال بولاية تشمل إزالة الألغام. واضطلع متعاقد تجاري بمشروع لإزالة الألغام في الشمال

الغربي ولكن العملية توقفت بسبب الحالة الامنية. ونظرا لانعدام الأمن والاستقرار ولقدرة الصوماليين الى حد ما على إزالة الألغام، يشدد برنامج عملية الأمم المتحدة في الصومال حاليا على استخدام الصوماليين القائمين بإزالة الألغام كمتعاقدين، حسب الحاجة، مع تدريب تكميلي تقدمه عملية الأمم المتحدة وقت اللزوم.

اليمن

٥٦ - تتفق التقارير على وجود ألغام برية حول مواقع استراتيجية في اليمن. وتوجد في المناطق المتضررة مصادر المياه الرئيسية وشبكات توزيع المياه والكهرباء. ويعوق وجود الألغام البرية الجهود الرامية الى إعادة تشغيل هذه المرافق، مما يعقد محاولات تزويد عدن وأبين بالماء والكهرباء. وما لم تُزل الألغام فإن أنشطة الزراعة وصيد الاسماك لن تعود الى ما كانت عليه. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتأهيل المدنيين المعاقين في إصابات بسبب انفجار ألغام، بما في ذلك توفير الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية والمواد الخام لصناعة الأطراف الاصطناعية محليا. وأصيب أيضا عدد من الأطفال إصابات بليغة في النزاع المسلح بعضها بسبب الألغام البرية. وتقوم اليونيسيف بتقييم عدد الاطفال الذين يعيشون ظروفًا شديدة الصعوبة والتعرف على مواقعهم واحتياجاتهم الخاصة، بغية وضع وتنفيذ مشروع لمعالجة آثار الصدمات التي أصابتهم، وللتوعية والتثقيف والقيام بتدخلات أخرى للتخفيف مما يواجهونه من مشاكل. وتعتزم ادارة الشؤون الانسانية إيفاد اختصاصي في المعلومات عن الألغام البرية لوضع قاعدة بيانات بغية تحسين تنسيق أنشطة المساعدة الانسانية في اليمن والاضطلاع بها في ظروف آمنة.

يوغوسلافيا السابقة

٥٧ - يقدر عدد الألغام التي لا تزال مزروعة في جزء كبير من البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا وأجزاء من صربيا والجبل الأسود بما بين ٢ و ٥ ملايين لغم بري، ويُقال إن حوالي مليون آخر من الألغام يَزرع سنويا. وقد زرعت هذه الألغام على يد عسكريين محترفين مدربين في حقول ألغام تقليدية، وأيضا من طرف ميليشيا غير مدربة تدريباً جيداً زرعت ألغامها بشكل عشوائي. وغالبا ما تستعمل الألغام البرية ضد أهداف مدنية في اطار مختلف حملات "التطهير الإثني". وقد زرعت الألغام في قرى بأكملها وفي شبكات الطرق ومحطات توليد الطاقة والجسور والسدود وحول "المناطق الآمنة" التابعة للأمم المتحدة. وخلافا لأحكام اتفاقية الأسلحة اللانسانية لعام ١٩٨٠، لا يجري إعلام أفراد حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة بمواقع الألغام التي ألحقت بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلم خسائر فادحة. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ قُتل ستة أفراد من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم وجرح ٤٧ فردا بألغام برية في يوغوسلافيا السابقة. وتمثل هذه الألغام أحد العراقيل الكبيرة التي تعترض تحقيق الأهداف الانسانية التي تسعى اليها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وهي تعوق تحركات دوريات الأمم المتحدة لحفظ السلم وتأخر أو تمنع وصول المساعدات الانسانية. ويقوم فريق محلي من أفراد الأمم المتحدة العسكريين بإزالة الألغام. وسيلزم القيام بجهد كبير لإزالة الألغام عندما تستقر الحالة السياسية. وتقوم اليونيسيف بتمويل عمليات للتثقيف والتوعية بالألغام عن طريق وسائط الإعلام، كما تقوم بتدريب المعلمين على تجنب الأخطار التي تهدد التلاميذ.

دال - المسائل المتعلقة بالسياسة العامة

٥٨ - ونظرا لخطورة المشكلة وللطابع التقني الذي تكتسيه المساعدة اللازمة لمعالجتها، فضلا على أن مشكلة الألغام لا تميز بين القطاعات ولا تحترم الحدود الفنية أو الزمنية للولايات، لا بد من وجود تنسيق قوي في معالجتها. وتسعى إدارة الشؤون الانسانية في قيامها بدور مركز التنسيق للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الألغام الى تعبئة موارد المنظومة وقدراتها على كفالة استجابة ناجعة وفعالة للمشكلة. وتتعاون إدارة الشؤون الانسانية في هذا المجال تعاوناً وثيقاً مع إدارة عمليات حفظ السلم ومع وكالات المساعدة الانسانية. وتقوم إدارة الشؤون الانسانية، اضافة الى دراسة مشاكل الألغام في كل بلد على حدة، بتشجيع منظومة الأمم المتحدة على وضع سياسة متناسقة فيما يتعلق بإدارة الألغام.

٥٩ - ولتحقيق ذلك أجرت إدارة الشؤون الانسانية مشاورات بين الإدارات/الوكالات بشأن سياسة العمل على إزالة الألغام البرية لدراسة جميع جوانب الآثار المؤسسية والإدارية المتعلقة باشتراك منظومة الأمم المتحدة في العمل على إزالة تلك الألغام. وكان الهدف من المشاورات هو استكشاف القدرات الموجودة التي يمكن تطبيقها أو تكييفها لمعالجة مشكلة الألغام بشكل مناسب، والتوصل الى تفاهم واسع بشأن الجوانب المؤسسية التي ينبغي النظر فيها في سياق برامج الأمم المتحدة لعمليات الألغام. وهي تتضمن الجوانب المفاهيمية والإدارية والمالية وكذلك الاحتياطات التي تتطلبها سلامة الأفراد العاملين في الميدان وآليات تنسيق فعالة في الميدان وفي المقر. وكان من المؤمل أن تفضي تلك العملية الى وضع نظام نموذجي يسهل تطبيقه وتكييفه حسب الظروف عندما تواجه الأمم المتحدة مشكلة ألغام. وتحاول إدارة الشؤون الانسانية حالياً وضع نموذج خاص بها يقوم على الدروس المستخلصة والخبرة المكتسبة الى حد الآن، يمكن أن يكون أساساً للنظر في امكانية اعتماد برامج قطرية جديدة. وتعتقد الإدارة أن المشاورات التي أجريت الى الآن أسهمت في التوصل الى تفاهم بشأن أبعاد المشكلة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - وقد وضعت منظومة الأمم المتحدة بالفعل مجموعة من معايير التشغيل وإجراءات السلامة التي ينبغي تطبيقها في برامج عمليات الألغام. وتتعاون إدارة الشؤون الانسانية وإدارة عمليات حفظ السلم على جمع وتحليل البيانات التشغيلية لبرامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام. ويجري إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية والإجراءات الموحدة. وتستند المعايير التشغيلية هذه الى الإجراءات المطبقة حالياً، ومن المتوقع أن تكون أساساً لبرامج إزالة الألغام التي ستقوم بها الأمم المتحدة في المستقبل. ومن المؤمل أن تكون معايير التشغيل والسلامة أداة مرجعية تستفيد منها الدول الأعضاء والمنظمات في وضع برامجها الخاصة بإزالة الألغام.

٦١ - ولتعزيز رسم السياسات وتنفيذها بشكل فعال، أنشأت إدارة الشؤون الانسانية قاعدة بيانات مركزية عن عمليات إزالة الألغام، وذلك لجمع البيانات عن مشكلة الألغام البرية في العالم. ومن المعتمد، مبدئياً، تقديم المساعدة على تخطيط البرنامج وتقديم المساعدة التقنية والتنسيق وتمكين الأمم المتحدة من اجراء تقييم أدق لجميع جوانب جدوى جهود العمل على إزالة الألغام، والتوصل في نهاية الأمر الى تعزيز

كفاءتها وفعاليتها. ومع توسعها، سيتعزز دورها كمستودع مركزي للمعلومات المتعلقة بالألغام البرية وكمركز لتنسيقها، وستصبح أداة بحثية ومرجعية عامة مفيدة في المسائل المتعلقة بالألغام. وستتاح معلومات قاعدة البيانات للدول الأعضاء ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية وغيرها. ومن المؤمل أن تساعد قاعدة البيانات في دعم الجهود التي تبذلها مختلف الدول الأعضاء والمنظمات. وتتم إدارة الشؤون الانسانية حاليا بمرحلة ادخال البيانات، وهي ترحب بجميع المعلومات الصالحة لإدخالها في قاعدة البيانات.

٦٢ - وستشمل قاعدة البيانات جميع المعلومات المتاحة عن حالة الألغام البرية في مختلف البلدان بما في ذلك أعداد الألغام البرية غير المعلنة وأصنافها ومواقعها، وكذلك القدرات الوطنية على إزالتها. وستتضمن أيضا معلومات تفصيلية عن أصناف الألغام البرية وصانعيها وأرقام الصادرات منها وأرقام الاصابات التي تسببت فيها وتكنولوجيايات إزالتها. وتتضمن قاعدة البيانات كذلك بيانات من جميع العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا، بما في ذلك المعلومات عن أنظمة الألغام التي اكتشفتها تلك العمليات وعن المعدات المستعملة في إزالة الألغام والأساليب المتبعة فيها ومعدلات الاصابات وقوائم المدربين على إزالة الألغام وفعالية المتعاقدين والتكاليف. وستتضمن اسنادا ترافقيا للإجراءات التشغيلية القائمة الموصى باتباعها، وللخدمات الطبية والاتصالية المتاحة. وستحتوي قاعدة البيانات على معلومات عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والجهود الوطنية والتجارية والقدرات في جميع أنحاء العالم. ويجري، بمساعدة من الولايات المتحدة وضع قاعدة بيانات تقنية مصاحبة للأولى تتضمن بيانات تقنية تفصيلية عن تشغيل ألغام برية معينة وكيفية تناولها ومعلومات عن طرائق إيقاف مفعولها وإزالتها. وستزيد قاعدة البيانات التقنية مباشرة من الدعم المقدم الى العمليات التقنية والعاملين في الميدان، وتكييف معايير التشغيل وتطبيقها بشكل مناسب واتخاذ ما يلزم من احتياطات السلامة.

هاء - المسائل المتعلقة بالتمويل

٦٣ - تتباين كثيرا إمكانيات تمويل أنشطة إزالة الألغام في البلدان المتضررة. وتشترك الأمم المتحدة في تقديم المساعدة على صنع السلم وبناء السلم في بلدان توجد فيها مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بالحكم. وتوجه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة الى تطوير قدرات المدنيين والحكومات، توقعاً لأن تجتذب تلك القدرات حسب المرجح المساعدات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف في المستقبل.

٦٤ - وفي الحالات التي لا يمكن فيها الاعتماد على السلطات الحكومية للقيام ببرامج إزالة الألغام، وحيث تلزم مساعدة من الأمم المتحدة، وضعت هذه المساعدة بشكل يراعي الظروف الخاصة، وترتبت على ذلك الآثار المتعلقة بالتمويل. ففي أفغانستان مثلاً، حيث لا توجد حكومة قادرة على تحمل المسؤولية، استهدفت جهود الأمم المتحدة إنشاء منظمة أفغانية غير حكومية، ومن المؤمل أن يسمح رجوع أفغانستان الى الحياة العادية بتمويل برامج المنظمة في الأجل الطويل. وفي الصومال حيث توجد بعض القدرة على إزالة الألغام، استهدفت المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة التعاقد مع جماعات محلية على إزالة الألغام، مع بعض

الاشرف للتأكد من جودة الأداء. وفي البلدان التي لا توجد فيها بعثات للأمم المتحدة تحفظ السلم، طلبت ادارة الشؤون الانسانية من الدول المانحة دعم برامج إزالة الألغام. وفي البلدان التي توجد فيها عمليات لحفظ السلم، قُدمت مساعدة الأمم المتحدة في عدة حالات على أساس متكامل باشتراكات مقررة وبتبرعات في الوقت نفسه.

٦٥ - وعندما يتضح أن هناك مشكلة ألغام في بلد تجري فيه إحدى عمليات الأمم المتحدة، وأن مساعدة الأمم المتحدة على إزالة الألغام لازمة، يصبح الشروع مبكراً في العمليات أمراً حرجاً. لأن الاسراع بالقيام بتلك العمليات لا يقلل فقط من الاصابات في حوادث الألغام وإنما يخفف أيضاً من حالات الطوارئ التي تستوجب تقديم المساعدة الانسانية، ويسر تحقيق الأهداف العملية لحفظ السلم والتعجيل بالعودة الى الحياة العادية. وغالبا ما تعوق القيود السياسية والمالية ذلك الشروع المبكر في العمليات. وفي حين أنه يمكن التغلب على القيود السياسية عن طريق مواصلة التفاوض، فإن العملية تصبح لأمعنى لها في غياب التمويل المؤكد. ويتطلب العمل على إزالة الألغام في مراحله الأولى تمويلا أكثر بكثير مما يتطلبه في مراحله الأخيرة بسبب ضخامة التكاليف المتصلة بالموظفين والمعدات واللازمة لبداية العمليات. وغالبا ما يتأخر الشروع في العمليات مدة طويلة في انتظار تعبئة مبالغ كبيرة من الأموال عن طريق التبرعات، مما يتسبب في تأخير لا يمكن تداركه في بداية البرنامج، يزيد من المعاناة البشرية. ورغم أن الموارد المتاحة عن طريق الاشتراكات المقررة قد تكون أسرع توافراً، فإنه من المستصوب جداً في معظم الحالات الشروع على الأقل في الأنشطة التحضيرية لإدارة الألغام (كشراء المعدات وجمع البيانات وتجميعها والمسح بحثاً عن الألغام والتأكد من امكانية القيام بالعمليات في حالات الطوارئ) حتى قبل أن ينظر مجلس الأمن في ولاية حفظ السلم، وذلك لتيسير وزع بعثة حفظ السلم في آخر المطاف. وتمنع الأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة القيام بهذه الأنشطة إذا لم يتوافر لها التمويل.

٦٦ - ومثلما ورد في الفقرة ١٩ أعلاه، سيكون القضاء على المشكلة العالمية المتمثلة في الألغام مكلفاً جداً، ما لا يقل عن حوالي ٢٣ بليون دولار. وفي السنة الماضية حاولت الأمم المتحدة الحصول على حوالي ٦٧ مليون دولار لأنشطتها في المساعدة على إزالة الألغام، منها ٤٢ مليون دولار من التبرعات، وجمع مبلغ ٢٥ مليون دولار عن طريق الاشتراكات المقررة لأنشطة تشملها ولاية حفظ السلم. وإذا ما توقف تزايد زرع الألغام في عام ١٩٩٦، فإن تخليص العالم من الألغام المزروعة حالياً سيتطلب، حسب نسق التمويل والتطهير الحاليين، قرابة ١٠٠ سنة. وحتى لو تركزت أنشطة التطهير على الألغام البرية التي تؤثر مباشرة أكثر من غيرها على السكان المدنيين، وتطهير المدن والبلدات والطرق والمساكن من الألغام، فإن ذلك سيتطلب، حسب نسق التطهير والتمويل الحاليين أكثر من ثلاثة قرون.

٦٧ - ويجب إيجاد موارد اضافية، من التمويل ومن الموارد الميدانية. ولو توافرت ١٠٠ مليون دولار من التمويل الاضافي لأمكن للأمم المتحدة أن تعزز كثيراً قدرتها فيما يتصل بالمشاكل المستهدفة وأيضاً بالعمليات في الميدان. بل ان توافر ٦٠ مليون دولار اضافية يسمح بالزيادة كثيراً من عدد البلدان التي تتلقى مساعدة الأمم المتحدة في إزالة الألغام وتعزز كثيراً قدرة برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام.

٦٨ - وينبغي للأموال الإضافية أن تشدد على الزيادة من فعالية الموارد المتاحة لإزالة الألغام وليس على الحلول محلها. وتجري معظم عمليات إزالة الألغام في بلدان لاتجري فيها عمليات لحفظ السلم ولا يُعتمد القيام فيها بتلك العمليات. وهي حالات لا تتوافر لتمويل العمليات فيها سوى التبرعات الانسانية والصناديق الانمائية. وفي المناطق التي تجري فيها برامج متكاملة لإزالة الألغام بشكل متواز مع عمليات حفظ السلم، تتطلب الحالة عادة مساعدة اضافية بعد انتهاء ولاية حفظ السلم، واستعمال التبرعات لمواصلة برنامج إزالة الألغام دون انقطاع.

٦٩ - واعترافا بالحاجة الى موارد اضافية، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن ينظر في جدوى انشاء صندوق للمساهمة الطوعية في إزالة الألغام. وبالفعل، فإن من شأن وجود صندوق استثماري متعدد الأغراض قادر على اتاحة الأموال للأنشطة في مجالات المساعدة الانسانية وصنع السلم والتنمية، أن يعزز كثيرا فعالية استجابة المجتمع الدولي في الوقت المناسب لمشاكل الألغام في البلدان المتضررة، وأن ييسر الشروع بسرعة في أنشطة التثقيف والتوعية بتلك المشاكل. وسيعجل ذلك الصندوق الاستثماري بإيجاد الخبراء في مجال الألغام ومنسقي برنامج العمل على إزالة الألغام الى الميدان، وبناء القدرة على جمع المعلومات بانتظام عن الألغام وتجميعها في قواعد بيانات، وكذلك بعمليات المسح المبكر. وبإمكان الصندوق أن يسمح عند الاقتضاء بالتعجيل بوضع برامج التدريب بما في ذلك إعداد مواد التدريب وتعيين الموظفين. وسيتيح الموارد المالية للتعجيل بشراء المعدات الحيوية اللازمة لبداية برامج إزالة الألغام وتنفيذ عمليات التطهير الأساسية اللازمة لقيام بعثات الأمم المتحدة بمهامها في البلد المعني. وبإمكان الصندوق الاستثماري أن يكفل أيضا استمرار التمويل عند تأخر ورود تبرعات المانحين. وما ينبغي للصندوق الاستثماري أن يحل محل موارد التمويل الموجودة حاليا. وينبغي مواصلة جمع الأموال لإزالة الألغام، عن طريق النداءات الموحدة والاشتراكات المقررة في حفظ السلم. وسيقدم صندوق التبرعات الاستثماري الأموال اللازمة للشروع في برامج العمل على إزالة الألغام وتمويل الأنشطة التي لا يمكن تمويلها من مصدر آخر.

٧٠ - ويقوم موظفو ادارة الشؤون الانسانية بالأنشطة التحضيرية لإنشاء صندوق استثماري. وأعرب عدد من الدول الأعضاء في ردودهم على مذكرة الأمين العام الشفوية، عملا بالقرار ٧/٤٨، عن دعمهم لهذا الصندوق. وبذلك تأكد استصواب انشاء ذلك الصندوق. وستوضع صلاحيات الصندوق وأغراضه بوضوح، وفقا لأهداف القرار ٧/٤٨ وستقدم الى الدول الأعضاء. وبإمكان الدول الأعضاء أن تعلن، على ذلك الأساس، تبرعاتها للصندوق.

٧١ - إن إنشاء وإدارة هذا الصندوق الاستثماري العام أو المساعدة في عمليات الألغام سيخضعان للنظام المالي للأمم المتحدة. وسيولى اهتمام خاص لضمان أن تكون العمليات والأنشطة الممولة من الصندوق متسقة مع أهداف الأمم المتحدة وسياساتها وإجراءاتها. وستتم عمليات السداد من الصندوق على أساس مشاريع محددة تتصل بعمليات الألغام وأنشطة تنفيذية تتصل بالمساعدة في مجال الألغام، بما في ذلك خطط التكلفة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستخدم الصندوق بالطريقة التي يمكن أن تكفل أقصى مرونة في

تحقيق الأهداف الشاملة للعملية. ويمكن أن يشمل هذا اتاحة الأموال لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية التي تعد شريكة قوية في برامج الأمم المتحدة المتصلة بعمليات الألغام.

٧٢ - وينبغي أن يتمتع الصندوق الاستثماري للتبرعات بإدارة قوية لضمان المساعدة بشكل سليم في تحقيق الهدفين الشاملين المتمثلين في زيادة فعالية عمليات الألغام، وتعزيز التنسيق. كما أن الطابع التخصصي لعمليات الألغام يتطلب هذا. وسوف أطلب من إدارة الشؤون الإنسانية أن تضطلع بالمسؤولية الشاملة لإدارة الصندوق الاستثماري وتنفيذه بدعم وتعاون وثيقين من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. وينبغي أن تضطلع إدارة الشؤون الإنسانية بتلك المسؤولية بالتشاور الوثيق أيضا مع إدارة عمليات حفظ السلم عندما تستخدم الأموال من أجل أنشطة تنفذ في مجال حفظ السلم. وسوف تقدم إدارة الشؤون الإنسانية تقارير على فترات منتظمة عن استخدام الصندوق وذلك من أجل الإدارة الفعالة والتقييم والرقابة كما أن الصندوق سوف يخضع لمراجعة الحسابات وفقا لنظام الأمم المتحدة. وسوف تبلغ الدول الأعضاء، عن طريق القنوات العادية، باستخدامات الصندوق فيما يتصل بالبرامج القطرية المحددة.

٧٣ - ومن الواضح أنه لإحراز النجاح، فإن الصندوق الاستثماري للتبرعات سيتطلب تمويلا كبيرا لفترة طويلة من الزمن. وهذا يعني أن الصندوق سيحتاج إلى تجديد الموارد. وإلى جانب متطلبات الإبلاغ الموجزة أعلاه، ستقدم إدارة الشؤون الإنسانية سنويا إلى الدول الأعضاء تقريرا شاملا عن أنشطة الصندوق. وسوف يبين ذلك التقرير مقدار الأموال المتبقية في الصندوق الاستثماري في بداية دورة الجمعية العامة كل سنة. ومن المرتأى أنه سيكون من الضروري السعي لتجديد موارد الصندوق كل سنتين.

٧٤ - وفي بعض البلدان، تتوفر القدرة والاستعداد فيما يتصل بالاضطلاع بحملات عمليات الألغام لكن التمويل لا يتوفر دائما. وهذا يشمل الدول التي بنيت فيها القدرات الوطنية بمساعدة الأمم المتحدة. وفي تلك الحالات، يجب أن تستكشف الطرق اللازمة لتقديم مساعدة مالية كافية للقيام بعمليات إزالة الألغام. وبخلاف المساعدة الثنائية المباشرة، يبدو أن المؤسسات المالية الدولية بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية تشكل طريقا مناسباً للاستكشاف لأن الجهود الوطنية لإزالة الألغام من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب أن تستند إلى الأنشطة الشرعية التي تقوم بها الدولة. ولكن مع الأسف فإن أبعاد مشكلة الألغام البرية وأثرها لم يخرجها إلى دائرة الضوء إلا مؤخرا. ولا يبدو أن المؤسسات المالية الدولية قد نظرت فيها على نحو تام على صعيد السياسات العامة. ويبدو أن هذا قد حد من إمكانيات الانفاق على الجهود الوطنية، على الأجل الطويل، بدعم مالي متعدد الأطراف إلا حيثما تكون إزالة الألغام مطلبا أساسيا لأنشطة محددة تقوم بها تلك المؤسسات.

٧٥ - وفي الحالات التي بنيت فيها القدرات الوطنية في مجال عمليات الألغام بمساعدة الأمم المتحدة، قد يكون لتقديم مساعدة مالية قطاعية عيوب ضيقة. ولسوء الحظ على الرغم من أن أي مساعدة مالية تحظى بالطبع بالترحيب وينبغي أن تجرى تعديلات من أجل استيعابها في سياق المهمة الهامة للبرنامج، فإن هذا قد يميل إلى إضعاف الهياكل المركزية الضعيفة بالفعل لعمليات الألغام وتجزئة الجهود والأولويات

الوطنية لإزالة الألغام. وقد اجتمع موظفو إدارة الشؤون الانسانية وموظفو البنك الدولي في عدة مناسبات لبحث هذه القضايا بغية تسهيل امكانيات اشتراك البنك الدولي على صعيد عملي مع الحكومات في الانفاق على البرامج الوطنية. وستجري متابعة بحث المسألة مع تلك المؤسسات، لأن إزالة الألغام هي أساسا قضية إنمائية بقدر ما هي متطلب أساسي للقيام بمزيد من الأنشطة الإنمائية.

خامسا - توصيات من أجل تعزيز التنسيق

٧٦ - بينما اشتركت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ في عملية واحدة للمساعدة في مجال الألغام، فقد طلب اليها حاليا تقديم مساعدة في ١٢ بلدا ويمكن توقع طلب عدد جديد من عمليات المساعدة في المستقبل القريب. ويجري حاليا، من عدة نواحي، التصدي بشكل مخصص للتحدي المتمثل في الاستجابة للعدد الكبير من المشاكل الناجمة عن عدم إزالة الألغام الأرضية. وحيث أن الألغام الأرضية تشكل مشاكل تدرج في نطاق عدد كبير للغاية من الولايات، فإنه يتعين على عدد ضخم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تتصدى من جانب واحد للمشاكل التي تصادفها في تنفيذ ولاياتها. وليس من المستصوب اتباع هذا النهج المجزأ للمساعدة في إزالة الألغام، وقد أدى في الماضي إلى ازدواج الجهود، وتخصيص الموارد بشكل يتسم بعدم الكفاءة، وعدم وجود خطوط واضحة للمسؤولية، وافتقار عام للتوجيه. وبدلا من ذلك ينبغي أن تخطط عمليات الألغام تخطيطا جيدا وأن تكون متكاملة وتنسق تنسيقا جيدا. وينبغي أن تبدأ المساعدة في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية وأن تكون أهداف المساعدة واضحة ويمكن تحقيقها في حدود فترة يمكن التنبؤ بها.

٧٧ - وبالطبع فإن المساعدة التي قد تلزم في أي بلد ستحدد وفقا للظروف والأوضاع القائمة. ومع ذلك فإن الافتراضات التي تركز عليها أي مساعدة من المتوقع أن تكون واحدة ويمكن أن تبنى كل هذه المساعدة على نماذج ونهج تنفيذية أساسية وبلوغ هذه الغاية، درست بدقة التجارب والصعوبات التي صادفتها برامج المساعدة السابقة بغية استخلاص الدروس الإيجابية والسلبية على السواء.

٧٨ - لقد أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق والقدرة مما يمكن أن يحسن من فعالية مساعدة الأمم المتحدة. وأساسا، فإن اشتراك الأمم المتحدة في عمليات الألغام له بُعدان، بُعد جغرافي وبُعد زمني. وفيما يتعلق بالشكل الأول ترسم الأنشطة حدودها بين التنفيذ الميداني ودعم المقر. وينبغي أن تكون العلاقة المتبادلة بين المقر والميدان في صياغة وتنسيق وإدارة برامج المساعدة في إزالة الألغام في البلدان الموبوءة علاقة دينامية. أما بالنسبة للبعد الزمني، هناك تسلسل أمثل لتقديم المساعدة والتدخل. وقد تبدأ عمليات الألغام في المراحل المبكرة لتدخل الأمم المتحدة ما دامت هناك موافقة وتتوفر ظروف أمنية سليمة. وينبغي أن ينظر في مسألة الألغام في سياق أي مبادرات لصنع السلم يجري الاضطلاع بها وفي سياق المفاوضات السلمية، ينبغي أن تتعهد أطراف النزاع باحترام القانون الدولي الذي ينظم الالتزامات بإزالة الألغام وأن تلتزم أيضا بمبادئ التعاون في مجال عمليات الألغام. وحيثما تكون مساعدة الأمم المتحدة

في عمليات الألغام أحد معالم تنفيذ اتفاق السلم، ينبغي أن تدرج أسس هذه المساعدة أيضا في اتفاق السلم وينبغي أن تبدأ عمليات الألغام في وقت مبكر لكي يتسنى تسهيل توسيع نطاق البرامج الإنسانية ووزع قوات حفظ السلم.

٧٩ - وعلى الصعيد الميداني، هناك أيضا تسلسل أمثل للاضطلاع بالأنشطة. ففي أسرع وقت ممكن من الناحية العملية، ينبغي إجراء تقييم تقني عام للمشكلة وللقدرة المحلية المتصلة بالتصدي لها. وسوف يشكل ذلك التقييم الأساس للقيام بأي أنشطة أخرى من أنشطة المساعدة. والتثقيف الذي يهدف إلى التوعية بالألغام بالنسبة للسكان المعرضين للمخاطر عنصر أساسي ينبغي أن ينفذ بأسرع ما يمكن بمجرد أن يتحدد أن هناك مشكلة تتعلق بالألغام. وعلى ذلك يجب تدريب المعلمين في مجال التوعية بالألغام ووضع المواد التثقيفية وصياغة البرامج والمناهج بحيث توافق الظروف الخاصة وأن تكفل إمكانية الوصول إلى المعرضين للمخاطر. وفي أحيان كثيرة تضطلع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ببرامج تثقيفية من أجل التوعية بالألغام لصالح السكان الذين تخدمهم. وتستخدم أيضا الشبكات الحكومية أحيانا لنشر المعلومات. وعلاوة على ذلك، قد تدرج أنشطة تثقيف الجماهير ضمن ولايات عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ويمكن أن تدرج المعلومات بشأن الألغام كعنصر من عناصر تلك الأنشطة. ويتعين أن تظهر المواد التثقيفية بدقة أنواع الألغام التي يمكن مصادفتها والأخطار المعينة التي تشكلها. وينبغي الاحتفاظ على صعيد مركزي بمواد وبرامج نموذجية فضلا عن المعلومات الأساسية عن الألغام لادراجها في المواد كما ينبغي اتاحتها للراغبين في الاشتراك في أنشطة التوعية. وقد ترغب وكالات الأمم المتحدة وشريكاتها من المنظمات غير الحكومية في مجال التثقيف لغرض التوعية بالألغام في تبادل عينات من المواد التي استخدمت في الماضي والخبرات التي اكتسبتها الوكالات والمنظمات.

٨٠ - إن القيام في وقت مبكر بإنشاء آلية لتجميع المعلومات المتعلقة بالألغام وتحليلها والاحتفاظ بها يشكل عنصرا هاما في التنسيق الإنساني في البلدان التي تعاني من مشاكل متعلقة بالألغام. وتوفر المعلومات الأولية كنتيجة للتقييم التقني العام فضلا عن المعلومات التي توفرها السلطات بصفة رسمية. ويتطلب إنشاء آلية للمعلومات إيفاد اخصائيين في الألغام إلى البلد وإنشاء قاعدة بيانات عن الألغام ذات قدرات على رسم الخرائط. والغرض من المعلومات المجمعة سيكون إنساني تماما وستتاح المعلومات المستكملة بشأن حالة الألغام للمنظمات الإنسانية المناسبة العاملة في البلد. وستكون أنشطة حصر الألغام وتمييزها أحد العناصر الهامة في آلية المعلومات في البلد. والمعلومات المتصلة بالألغام لا تشكل عنصرا هاما في دعم التنسيق الإنساني بصفة عامة فحسب، بل إن وجود آلية تنسيق قوية في البلد مدعمة بقدرات للمعلومات عن الألغام هو أمر أساسي لأي وجود متكامل للأمم المتحدة في البلد للاشتراك على نحو شامل في عمليات الألغام.

٨١ - وتتطلب إقامة أي قدرة وطنية في مجال عمليات الألغام تدريب الاخصائيين التقنيين القائمين بإزالة الألغام وتزويدهم بالأجهزة وإقامة هيكل للدعم الميداني (يضم الجانبيين الطبي والسوقي) والتدريب على الإدارة البرنامجية الشاملة. ويشمل تدريب الاخصائيين التقنيين والمشرفين على إزالة الألغام عادة تمضية

وقت في حجرات الدراسة وخبرة عملية على حد سواء. ويجب أن لا يقتصر الأمر على إنشاء المدارس وتجهيزها تجهيزاً مناسباً ولكن يجب أيضاً توفير المعلمين كما يجب أن تكفل البرامج والمناهج الدراسية تعليم المهارات التشغيلية ومهارات الأمان السليمة. وينبغي أن تتمشى هذه مع إجراءات التشغيل القياسية التي تتبعها الأمم المتحدة. ويجب أن ينظم الاختصاصيون التقنيون العاملون في إزالة الألغام في أفرقة مع تزويدهم بالأجهزة وتعويضهم مالياً بشكل سليم ووزعهم في الميدان مع الإشراف والدعم المناسبين. وينبغي إنشاء نظام للتأمين على الذات لتوفير تعويض في حالة الحوادث. وقد تتطلب إزالة الألغام قدراً من الدعم الطبي قد لا يتوفر في بعض البلدان بما في ذلك الموظفون الطبيون المساعدون والخبرة والمرافق الجراحية، ومرافق الإجلاء والأدوية المناسبة. وفي المناطق التي لا توجد فيها تلك المرافق، يجب إنشاء هذه القدرة الطبية. وقد يتطلب الأمر إجراء اتصالات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المناسبة لضمان إنشاء القدرات الطبية الوطنية اللازمة جنباً إلى جنب مع قدرات إزالة الألغام. ويجب أن يدرّب الموظفون الذين يعملون في هياكل الدعم الميداني بما في ذلك العناصر الطبية والسوقية والمالية وعناصر الاتصالات وأن يكونوا في مواقعهم عند وزع فرق إزالة الألغام.

٨٢ - وقد يتطلب الأمر تخصيص أو إنشاء سلطات وطنية تتحمل مسؤولية عمليات الألغام والقدرة على الإدارة والتنظيم بما في ذلك الجوانب المالية الأساسية بالنسبة لاستمرار أي برنامج وطني لعمليات الألغام. ولذلك فالتدريب الخاص على الصعدين المركزي والميداني للإدارة قد يكون له ما يبرره وقد يتضمن هذا التدريب تلقي الدروس في حجرات الدراسة فضلاً عن أنشطة تؤدي أثناء أداء الوظيفة. وقد تشمل الأخيرة نقلاً تدريجياً للمسؤولية عن الجوانب الإدارية للبرنامج إلى المتدربين.

٨٣ - ومن العناصر الهامة للمساعدة، والذي يكون صعباً في بعض الأحيان، الجدول الزمني لإنهاؤها تدريجياً. ومن الناحية النموذجية، يعتقد أن المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة ينبغي أن تجعل من الممكن إنشاء قدرة وطنية مستدامة في مجال عمليات الألغام في غضون ٢٤ شهراً وإن كانت الاعتبارات السياسية والتقنية والمالية يمكن أن تفرض أحياناً فترات أطول من فترات المساعدة. وما أن يكتسب البرنامج بعض الزخم، ينبغي إجراء تقييم حاسم لقدرة البرنامج على الاستمرار الذاتي بعد انتهاء المساعدة. وإذا وفرت المساعدة في بيئة لحفظ السلم، ينبغي إجراء ذلك التقييم قبل انتهاء الولاية بستة أشهر تقريباً، لكي يتسنى ضمان أنه قد تم ارساء الأسس المناسبة لمواصلة البرنامج (بما في ذلك، احتمال مواصلة المساعدة).

٨٤ - ولا يمكن استدامة برنامج وطني في مجال عمليات الألغام في غياب القدرات الإدارية والمعدات المناسبة والتمويل المضمون. ويجب أن تنفذ ترتيبات نقل أصول البرنامج إلى الملكية الوطنية، إذا لزم الأمر، بشكل يتسم بحسن التوقيت، يعتقد أن استمرار المساعدة المالية وحدها، التي تعني أساساً دعم الميزانية، ليست شكلاً مناسباً لاستمرار المساعدة، وسوف تبذل جهود خلال مرحلة الانتقال لمساعدة السلطات الوطنية على طرق استكشاف الحصول على التمويل اللازم.

٨٥ - وينبغي أيضا تعزيز دعم المقر لتخطيط برامج المساعدة في إزالة الألغام وتنفيذها. وتشمل مسؤوليات الدعم هذه، إلى جانب مهام الدعم البرنامجي العادية كالرصد وتقديم التقارير، وضع وإصدار معايير للتشغيل وقواعد للسلامة، والاحتفاظ بقائمة بالعاملين المؤهلين في مجال إزالة الألغام، وإنشاء قواعد بيانات للمعلومات التقنية والبرنامجية وإبقائها، وتوفير المشورة التقنية، والدعم الإداري، وكفالة التكامل الملائم بين برامج إزالة الألغام وما يجري الاضطلاع به في البلد، من الأنشطة الإنسانية الأخرى والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وينبغي أن يجري التعاون والتشاور فيما بين الإدارات وفيما بين الوكالات على نحو مستمر للتعرف على الاحتياجات والأهداف ذات الأولوية ولدراسة مقترحات البرامج ومنهجيات التنفيذ، وكفالة تهيئة الظروف الملائمة لتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام. ويشترك المقر أيضا في عملية تعبئة الموارد وذلك عن طريق نداءات التبرع وتحديد الميزانيات المقررة، وإدارة صناديق التبرعات الاستثنائية. وللمقر أيضا وظيفة هامة في مجال الاتصال يجري من خلالها دعم تنفيذ البرامج، وتشمل المانحين والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية. وأخيرا، فإن هناك عنصرا أساسيا من عناصر الدعم المقدم من المقر يستتبع القيام على نحو مركزي بتجميع الدروس المستفادة وذلك من أجل زيادة قدرة المنظمة على مواصلة تعزيز فعالية المساعدة التي تقدمها.

٨٦ - وينبغي أن تسند المسؤولية الأساسية عن جميع عناصر الدعم البرامجي ودعم المقر في الميدان إلى مكتب واحد، وذلك لكفالة ثبات النهج المتبع واستمرارية الأنشطة وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. وقد كان لإدارة الشؤون الإنسانية، لدى اضطلاعها بدورها كمركز تنسيق لأنشطة إزالة الألغام الأرضية، دور رائد في هذا المجال، وقامت إدارة عمليات حفظ السلم بتوفير الدعم التقني. ومن شأن ذلك النهج أن يبدو مرضيا، بالنظر إلى الطابع الإنساني للمشكلة، وأنه لا يجري تقديم المساعدة كلها عن طريق عمليات حفظ السلم وأنه عادة ما تكون المساعدة مطلوبة لمدة أطول من مدة ولاية حفظ السلم ولأن إدارة الشؤون الإنسانية قد حظيت بتعاون كبير جدا من قبل الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في هذه المسألة.

٨٧ - ومع ذلك، فإن القدرة الحالية لإدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلم لا تكفي لتوفير الدعم بالمستوى المطلوب. ولا يوجد في الوقت الراهن إلا موظف واحد وخبير استشاري واحد يعملان مع إدارة الشؤون الإنسانية من الناحية البرنامجية ولا يوجد إلا موظفان يعملان مع إدارة عمليات حفظ السلم من الناحية التقنية. ومن الممكن أن تكون زيادة دمج التعاون أمرا مفيدا. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في الميدان حاليا إلا عدد قليل من مديري البرامج و/أو المستشارين التقنيين في مجال عمليات الألغام (أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق). والمديرون الميدانيون ملحقون بالتمثيل الإنساني في البلد ويجري تمويلهم من التبرعات، وذلك باستثناء نائب المدير لإزالة الألغام في موزامبيق التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية.

٨٨ - ويجري حاليا، ضمن إعادة التنظيم الراهنة لإدارة الشؤون الإنسانية، إنشاء قسم جديد لعمليات الألغام، تسند إليه مسؤولية الاضطلاع بمهام الإدارة بوصفها مركز تنسيق. ومع افتراض أن إدارة عمليات

حفظ السلم ستواصل تقديم الدعم التقني، فإنه ستلزم أربع وظائف إضافية في إدارة الشؤون الإنسانية للوفاء بشكل ملائم باحتياجات الأمم المتحدة في مجال المساعدة على إزالة الألغام على الصعيد المركزي، بما في ذلك الدعم البرنامجي القطري وزيادة تطوير النماذج والمعايير، وتعزيز شبكة التعاون والإبقاء على قواعد بيانات مستكملة، وذلك لدعم الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة في مجال عمليات الألغام.

٨٩ - ومع دخول إعادة التنظيم حيز النفاذ، ستقوم إدارة الشؤون الإنسانية أيضا بدراسة إنشاء قدرات احتياطية تماثل القدرات التي أنشأتها لجوانب أخرى من عملها. فقد سعت الإدارة في كثير من العمليات إلى الحصول على دعم مباشر لبرامج المساعدة في مجال عمليات الألغام من خلال مساهمات "عينية" للموظفين. وهناك عناصر معينة من برامج عمليات الألغام لها مدة محدودة ويلزمها خبرة فنية أو تكنولوجيا متخصصة، ومن ذلك مثلا التقييمات التقنية والدراسات الاستقصائية. وهذه العناصر مهيئة إلى أبعد حد للدعم الموفر من خلال نظام القدرات الاحتياطية، مما ييسر الاستجابة بسرعة وعلى نحو فعال لمشاكل الألغام. ويمكن أيضا أن يرتأى إنشاء قدرات تدريبية احتياطية، في مجال إدارة برامج عمليات الألغام أو إنشاء قواعد البيانات المتصلة برسم خرائط للألغام على سبيل المثال، وذلك بشكل مماثل للتدريب الذي يوفر للموظفين الذين يعملون في مجالات أخرى من مجالات حالات الطوارئ الإنسانية. وقد أوضحت عدة دول أعضاء بالفعل أنها ستؤيد إنشاء هذه القدرات الاحتياطية.

سادسا - الاستنتاجات

٩٠ - إن وجود ألغام برية غير مزالة يقدم مثالا تقليديا لـ "إلحاق المدنيين" في الحرب، الأمر الذي ينجم عنه عدد يتزايد على الدوام من القتلى والجرحى من غير المحاربين. والمشكلة هنا هي مشكلة إنسانية لأنها لا تؤدي إلى خلق حاجات متزايدة للمساعدات الإنسانية فحسب، ولكنها تعوق إيصال هذه المساعدة أيضا. فالألغام البرية غير المزالة تؤثر سلبا على جميع أجزاء مهمة الأمم المتحدة في المجال الإنساني ومجال بناء السلم تقريبا، من أبكر مراحل استجابة الأمم المتحدة لكثير من حالات الطوارئ إلى المراحل الأخيرة من سلسلة الإجراءات المتصلة من الإغاثة إلى التنمية. بل إنه ما لم تزل الألغام البرية فسيكون ذلك حائلا دون الاضطلاع بأنشطة القطاع الإنمائي كلها. كما تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم مشاكل بسبب وجود الألغام البرية غير المزالة التي تحول دون أن يتحقق في الوقت المناسب إجراء الوزع والأهداف الأخرى للعمليات. على أن المشكلة لا تنحصر فقط في المناطق التي توجد فيها بعثات لحفظ السلم، فكثير من البرامج التي تضطلع بها المنظمة حاليا للمساعدة في إزالة الألغام موجود في بلدان ليس فيها بعثات لحفظ السلم. ولكفالة اتباع نهج ثابت ومتربط وشامل نحو المشكلة، من الأفضل إسناد المسؤولية الشاملة عن ذلك إلى العنصر المعني بالنشاط الإنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويجب أن يجري التصدي للمشكلة أساسا من منظور إنساني وبأسلوب يقوم على التكامل بين الشؤون الإنسانية وشؤون حفظ السلم، وذلك عندما يراد أيضا تحقيق أهداف متعلقة بحفظ السلم.

٩١ - وفضلا عن ذلك، فإن الألغام البرية المزروعة حاليا والبالغ عددها ١١٠ ملايين لغم تشكل مشكلة إنسانية يبلغ اتساع نطاقها وانتشار آثارها حدا تتضاءل عنده الجهود المبذولة حاليا للتصدي لها. ولكي تبدأ الأمم المتحدة في التصدي للمشكلة على نحو ملائم، فإن من اللازم توفير موارد إضافية من الأموال والموظفين ومن الواجب تعزيز الإدارة التي تعمل حاليا كمركز تنسيق للأنشطة المتعلقة بالألغام البرية داخل منظومة الأمم المتحدة ومن الواجب أيضا أن تتعاون الدول الأعضاء لوقف انتشار الألغام البرية. بل إنه حتى مع تضافر جهود الحكومات والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة، فإن هذه المشكلة سيستغرق حلها سنوات.

٩٢ - وتسليما بضرورة توفير موارد مالية إضافية، يجري حاليا إنشاء صندوق تبرعات استثماري للمساعدة في عمليات الألغام كما طلب إلى إدارة الشؤون الإنسانية أن تتولى المسؤولية الشاملة عن إدارة وتنفيذ الصندوق الاستثماري ووضع الاختصاصات بالتعاون مع إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. وسيستخدم الصندوق الاستثماري لزيادة الأموال المتاحة من مصادر أخرى، وذلك لتمويل الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال عمليات الألغام في الدول التي تنتشر فيها هذه الألغام. وكانت الاستجابات السخية الواردة من عدد من الدول المانحة للوفاء بالاحتياجات المالية لبرامج الأمم المتحدة الإنسانية موضع تقديرها كما أنها تثق في أن الاحتياجات الإنسانية في مجال عمليات الألغام لن تشكل استثناء. ومن المأمول فيه، بالنظر إلى الطابع العالمي والإنساني لمشكلة الألغام، أن يتوافر للصندوق الاستثماري دعم مالي عريض القاعدة.

٩٣ - وهناك قدر ضخم من التضامن بين الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة الألغام البرية ولديها استعداد للعمل معا لإيجاد حل للمشكلة التي تشكلها الألغام البرية غير المزالة. وقد بدأت جميع عناصر المجتمع الدولي في إدراك التكاليف الإنسانية الهائلة التي تسببها هذه الأسلحة العشوائية في فتكها وثمة استعداد للتعاون لإيجاد سبل مبتكرة للمساعدة في تخليص العالم من هذا البلاء. وما فتئ هناك تأييد قوي لإنشاء قدرات وطنية على إزالة الألغام تمكن الدول من التصدي لمشاكلها الخاصة المتصلة بالألغام. وبالنظر إلى ضخامة التحدي الذي تشكله الألغام البرية غير المزالة، فإنه لن يكون ممكنا إحداث أثر في هذه المشكلة الإنسانية الهائلة إلا من خلال هذا النوع من التعاون المتواصل مع قيام المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلم والدول الأعضاء بالعمل جنبا إلى جنب.

٩٤ - وبالمثل، فإنه يبدو أن عمليات الألغام تعزز التضامن الوطني. فقد أظهرت الخبرة أن إزالة الألغام نشاط يؤدي إلى تعزيز جهود المصالحة الوطنية عن طريق إشراك أطراف كانت متعادية، في عمل يحقق فوائد متبادلة، مما يعزز الثقة الضرورية لإقامة سلم دائم ويسهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهرت الجهود المحلية لإزالة الألغام المدعومة من الأمم المتحدة في أفغانستان والصومال وكمبوديا نتائج إيجابية وحظيت باحترام السكان المعنيين ومن المؤكد أنه ستظهر نتائج مماثلة في بلدان أخرى يجري فيها تقديم المساعدة في مجال عمليات الألغام. وقد كان للأمم المتحدة دور رائد في جهود إزالة الألغام في العالم أجمع عن طريق برامج عمليات الألغام، والمساعدة التقنية، وتعبئة الرأي العام، وتوفير المعونات للضحايا. ويلزم حاليا بشكل ملح تقديم دعم اقتصادي وسياسي أقوى لجهود الأمم المتحدة تلك.

٩٥ - ورغم أهمية إزالة الألغام والتثقيف من أجل التوعية بها، فإنهما ليسا حلا للمشكلة. فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى سيتعين عليها أن تضاعف من نطاق ما تضطلع به من جهود في مجال إزالة الألغام أكثر من ٢٠ ضعفا حتى تبقي على المشكلة في مستوياتها الراهنة، بمعدلات الإزالة الراهنة. ومن المستحيل تحقيق هذه الزيادة. ولذا يجب أن تتخذ الدول الأعضاء خطوات لكي توقف على نحو فعال انتشار الألغام البرية واستخدامها في مختلف أنحاء العالم. والجهود الجارية التي تبذلها الأطراف في اتفاقية الأسلحة اللإنسانية لعام ١٩٨٠ من أجل تعزيز القانون الإنساني الراهن بشأن استخدام الألغام البرية هي موضع الترحيب وكذلك جهود شتى البلدان المنتجة للألغام التي قررت إيقاف تحويل الألغام البرية، غير أن من الواجب فعل أكثر من ذلك بكثير. وقد أوجزت في الفقرات ٢٢ إلى ٢٦ أعلاه مجالات للسير قدما. ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة الإنسانية الهائلة إلا بوضع نظام فعال للمراقبة يضع حدودا صارمة لإنتاج جميع الألغام البرية واستخدامها وتحويلها.

الحواشي

(١) انظر حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد ٥: ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.81.IX.4)، التذييل السابع.

(٢) المرجع نفسه، البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى.

- - - - -